

التعداد العام للسكان ودوره في التنمية مع التركيز على تطور التعدادات العراقية

الدكتور عباس فاضل السعدي
كلية الآداب - قسم الجغرافية

يتناول هذا البحث دراسة (التعداد السكاني) ودوره في خطط التنمية القومية بصورة عامة مع التركيز على تطور التعدادات السكانية في العراق وارتباطها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وعليه فان هذا البحث يتضمن دراسة النقاط الاتية(*) :

- ١ - مقدمة تاريخية .
- ٢ - خصائص التعداد وطرقه .
- ٣ - ملاحظات ومآخذ على التعداد .
- ٤ - اهداف التعداد وعلاقته بخطط التنمية .
- ٥ - محتويات استمارة التعداد العام مع التأكيد على استمارة التعداد العام للسكان في العراق لسنة ١٩٧٧ .
- ٦ - تطور التعدادات السكانية في العراق وتقييمها .

(*) يشكر الباحث الاستاذ الدكتور شاكر خصبك لما ابداه من ملاحظات قيمة وتوجيهات سديدة ، كما يشكر الاستاذ الفاضل طه باقر لمراجعته المقدمة التاريخية ، مما جنب البحث بعض نقائصه .

مقدمة تاريخية

ان فكرة تعداد الناس فكرة قديمة ، عرفها الانسان منذ اقدم العصور • وتشير الكتابات المسمارية التي بحوزتنا الى ان احصاءاً شبه متكامل كان موجوداً عبر المراحل الحضارية العديدة التي مر بها تاريخ العراق القديم • ولكن هذه الاحصاءات كانت تقتصر على مجالات ضيقة ، كأن تبين عدد الكهنة الذين يعملون في المعابد ، وعدد العبيد المستخدمين في زراعة الاراضي الخاضعة لسلطة المعابد ، وكذلك عدد المواشي وكميات الجبوب العائدة لها • وهذه الاحصاءات الضيقة كانت تقدم الامكانية لمعرفة التعداد بشكل عام •

وهناك عدة اشارات تؤكد ان السومريين كانت لهم فكرة عن عدد السكان في مناطق حكمهم ، منها الاشارة التي وردت في احدى كتابات الامير (گوديا) ، الذي حكم لكش (تلو الحالية) من سنة ٢١٤٤ - ٢١٢٤ ق ٢٠ ، بان الاله (تكرسو) قد اختاره من بين (٢١٦) الف رجل ليكون حاكماً مخلصاً على لكش^(١) • واذا اعتبرنا ان هذا الرقم يشير الى عدد الذكور فقط ، لان اختياره جاء من بين الرجال ، فمعنى ذلك ان عدد سكان لكش كان يزيد آنذاك على (٤٥٠٠٠٠) نسمة •

وفي بلاد بابل Babylonia اجري في الالف الثالث قبل الميلاد ، مسح عقاري كامل ، أي مسح للعقار ومسح زراعي لاغراض مالية • كذلك جرت مسوحات في كل من الصين ومصر وبلاد فارس القديمة^(٢) فقد بينت السجلات الصينية التي ابتدأت في عام ٢٢٧٥ ق م • ان عدد دافعي الضريبة كان يسجل خلال فترات منتظمة ، واستمر هذا التسجيل حتى عام ١٧١٢ م حيث ابتدأت

(١) انظر النصوص الاصلية المسمارية لحاكم لكش (گوديا) •

2. K.D., Census Encyclopaedia Britannica, (1966), Vol. 5, P. 168.

عملية تعداد الافراد بصورة منتظمة . وتعود أقدم التعدادات الصينية ، على ما يراه بعض المطلعين ، الى عام ٣٠٠٠ ق م^(٣) .

وذكرت التوراة تعدادين عسكريين ، احدهما عند هجرة المقاتلين الاسرائيليين والمدنيين من قبلية اللاويين (في حوالي ١٥٠٠ ق م) . اما التعداد الثاني فقد قام به « يوأب » Joab بأمر من النبي داود^(٤) .

وتعود السجلات المصرية الى عهد قديمة أيضا ، ثم تطورت الى سجلات كاملة خلال القرن الرابع عشر قبل الميلاد ، وهي مشابهة للسجلات الموجودة في بلاد فارس ، وفي وادي النيل ابان عهد الفرعون « أماسس » Amasis (٥٧٠ - ٥٢٦ ق م) ، كما ذكر هيرودوت . ولسولون Solon الفضل الاكبر في نقل الفكرة المصرية عن التسجيل الى اثينا . وتطورت هذه الفكرة الى سجل منتظم للمواطنين الاغريق ، وجد منقوشا على الحجر . أما أول تعداد في اثينا فهو السذي جرى في عهد ديميتروس Demetrius سنة ٣١٧ ق م^(٥) .

ويعتبر التعداد الذي اجراه الرومان في عهد سويروس توليوس Servius Tullius (٥٧٨ - ٥٣٥ ق م) أفضل التعدادات التي اجريت في العهود القديمة . وقد استمرت التعدادات الرومانية المنتظمة بعد ذلك لمدة ٤٠٠ سنة ، حيث كان الرومان يقومون بتعداد المواطنين وممتلكاتهم ، مرة كل خمس سنوات ، لتحديد الديون المترتبة عليهم . وفي العام الخامس قبل الميلاد اتسعت هذه الممارسة لتشمل الامبراطورية الرومانية بأكملها ، وبعد سقوط روما توقفت الممارسة المذكورة^(٦) .

3. A. Ross Eckler Census, "Encyclopedia Americana, Vol. 6, (New York 1976), P. 168.

4. Ency. Brit., Op. Cit., Vol 5, P. 168 & Ency. Amer. Op. Cit., Vol. 6, P. 168.

5 Ency. Amer., Op. Cit., Vol. 6, P. 168.

6. Ibid., Vol. 6 P, 168 & Ency. Brit., Op. Cit., Vol. 5, P. 168.

وفي عام ١٤٤٩ أجرت مدينة نورمبرغ Nuremberg الألمانية تعدادا كاملا لسكانها حين وجدت نفسها مهددة بالحصار^(٧) . وفي الجزء الشرقي من كندا اجري تعدادا للسكان عام ١٥٦٥^(٨) .

وعلى وجه العموم يسكن القول ان التعدادات الحديثة لم تكن معروفة في الفترة التي سبقت النصف الثاني من القرن السابع عشر . وكل ما كان معروفا هو اعداد قوائم بالسكان وبدافعي الضرائب ، او بالملكات الثمينة . ولم تكن القوائم الاولى تهدف الى تعداد كافة الناس ، أو عينه نموذجية منهم ، بل اولئك الذين يقعون في اصناف خاصة كرؤساء الامر أو من هم في عمر الخدمة العسكرية^(٩) .

وبدا التعداد الحديث يبرز للوجود في النصف الثاني من القرن السابع عشر . ففي عام ١٦٦١ قام G.B. Riccioli باول محاولة لتقدير سكان العالم^(١٠) . وفي عام ١٧٠٣ تم اول تعداد في أيسلندا^(١١) . وابتدأ تعداد عدد من الولايات الألمانية في عام ١٧٤٢ ، وعدد من الولايات الإيطالية مثل توسكاني في عام ١٧٦٦ ، وبارما في عام ١٧٧٠ ، وسردينيا عام ١٧٧٣ و١٧٩٥^(١٢) . وقامت السويد باول تعداد لها في عام ١٧٤٩^(١٣) ، والنرويج في عام ١٧٦٩^(١٤) وكل من الدانمرك واسبانيا في عام ١٧٨٧ وصقلية في عام

7. Walter P. Willcox, "Census," Encyclopaedia of the social Sciences Vol. 3, (New York, 1963), P. 295 & Ency. Brit., Op. Cit., Vol. 5 P. 168.

(٨) عبدالفتاح محمد وهيبة ، في جغرافية السكان ، (دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢) ص ١١ .

9. The New Ency. Brit., Micropaedia, (1974) Vol. 2, P, 679.

10. Ency. of the social Sciences, op. Cit., Vol. 3, P. 295.

(١١) عبدالفتاح وهيبة ، المرجع السابق ، ص ١١ .

12. Ency. Brit., Vol. 5, P. 768.

(١٣) دنيس هـ . رودج ، علم السكان ، ترجمة د.محمد صبحي عبدالحكيم ، (مكتبة مصر ، القاهرة ١٩٦٣) ، ص ١١ و

14. Ency. of the social Sciences, Vol. 3, P. 295.

١٧٨٨^(١٥) . وفي الولايات المتحدة أجرى أول تعداد منظم سنة ١٧٩٠ ، وفي سنة ١٨٠١ تم أول تعداد كامل في كل من بريطانيا وفرنسا^(١٦) . في حين أجرت كندا تعدادها الشامل عام ١٨٧١ والهند عام ١٨٧١ - ٧٣^(١٧) .

وبعد ان وضع المؤتمر الدولي للاحصاء عام ١٨٧٢ اسس التعدادات الحديثة^(١٨) ، انتشرت عملية التعداد الى معظم الدول الاوربية وبعض الدول الاسيوية وبقية دول العالم الى حين نشوب الحرب العالمية الثانية حيث توقفت كافة الدول تقريبا عن اجراء تلك العمليات بسبب ظروف الحرب . وبعد انتهاء الحرب استأنفت دول العالم عملية التعداد حتى شملت اكثر من (١٥٠) دولة ومنظمة تضم حوالي (الفي) مليون نسمة في الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥٤^(١٩) .

اما الدول التي كانت تجرى تعدادات دورية منتظمة كل عشر سنوات خلال الفترة ١٨٥٥ - ١٩٥٤ فيمكن ذكرها في الجدول الاتي :-

(١٥) محمد عبدالرحمن الشرنوبى ، جغرافية السكان ، (المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٢) ص ٣٠ - ٣١ .
وحول الدانمرك راجع دائرة المعارف البريطانية ، مجلد (٥) ، ص ١٦٨ .

16. John I. Clarke, Population Geography, 2nd. edition, (Pergamon Press Oxford, 1972), P. 8.

ودنيس هـ . زودج ، المصدر السابق ص ١١ .

17. Ency. Grit., Vol. 5, P. 168.

(١٨) محمد السيد غلاب ، ومحمد صبحي عبدالحكيم ، السكان ديموغرافيا وجغرافيا ، ط ٢ ، (المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٧) ص ٢٣ - ٢٤ .

19. U.N., Statistical Office, Handbook of Population Census Methods, Studies in Methods, series F, No. 5, Rev. I, Vol. I, New York 1958 P. 3.

الفترة	افريقيا	امريكا الشمالية	امريكا الجنوبية	اسيا وجزر المحيط الهادى	اوربا	المجموع الكلى
٦٤-١٨٥٥	-	٤	٢	١	١٧	٢٤
٧٤-١٨٦٥	-	٢	٥	٣	١٩	٢٩
٨٤-١٨٧٥	١	٥	٤	٦	٢١	٣٧
٩٤-١٨٨٥	-	٦	٣	٦	٢٠	٣٥
٩٠٤-١٨٩٥	٢	٧	٥	٧	٢٣	٤٤
١٤-١٩٠٥	٢	٧	٤	٦	٢٣	٤٢
٢٤-١٩١٥	٢	٩	٤	١١	٢٢	٤٨
٣٤-١٩٢٥	٢	٨	٢	١٠	٢٧	٤٩
٤٤-١٩٣٥	٣	٩	٦	٩	١٧	٤٤
٥٤-١٩٤٥	٢	١٢	٨	١٥	٢٨	٦٥

المصدر :

U.N., Nations Unies, Demographic Yearbook 1955, New York, 1955, P. 2.

ويتضح من الجدول المتقدم ان عدد الدول ، التي قامت بتعدادات دورية كل عشر سنوات خلال المدة المذكورة ، قد ارتفع من ٢٤ دولة في الفترة الاولى (١٨٥٥ - ٦٤) الى ٦٥ دولة في الفترة الاخيرة (١٩٤٥ - ٥٤) . وقد ارتفع الرقم الاخير خلال قرن عن الزمان بنسبة ٢٧١٪ ، أي انه تضاعف باكثر من مرتين ونصف . ويظهر هذا الاتجاه من ملاحظة الشكل البياني (انظر الشكل البياني) .

وكانت مصر الدولة الوحيدة في افريقيا التي قامت بعمل تعداد منظم في الفترة ١٨٧٥ - ٨٤ . في حين كان في ذلك الوقت ٢١ دولة في أوربا و ٦ دول في آسيا وجزر المحيط الهادى و ٥ دول في امريكا الشمالية و ٤ دول في امريكا الجنوبية تقوم بمثل تلك التعدادات .

وعلى العموم فان افريقيا لم يزد فيها عدد الدول التي تقوم بتعدادات دورية منتظمة على ثلاث دول طيلة الفترة المذكورة ، بينما وصل الرقم الى ٢٨ دولة في اوربا و ١٥ دولة في آسيا و ١٢ دولة في امريكا الشمالية و ٨ دول في امريكا الجنوبية المذكورة في هذا المجال مما يدل على تأخر القارة •

وينخفض عدد الدول الاوربية التي تقوم بالتعدادات الدورية ، المنوه عنها في الجدول ، الى ادنى رقم ابان الفترة ١٩٣٥ - ٤٤ بسبب قيام الحرب العالمية الثانية ، اذ انخفض الرقم الى ١٧ دولة في حين كان ٢٧ دولة في الفترة التي سبقتها •

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ونظرا لحاجة بعض دول العالم الى معرفة حجم سكانها وخصائصهم وتوزيعهم وتركيبهم ، لوحظ ازدياد عدد الدول التي قامت بعمل تعدادات دورية منتظمة كما هو مبين في الجدول •

ففي عام ١٩٤٦ قامت كل من فرنسا وبلغاريا باجراء تعداد سكاني • وفي عام ١٩٤٧ أجرى تعداد آخر في عدد من دول العالم منها الارجنتين ، استراليا ، بلجيكا ، هولندا ، تايلاند ، العراق ، مصر (٢٠) •

وفي الوطن العربي لا زال التعداد في دور النشوء رغم الحاجة الماسة اليه • ويمكن تصنيف مستوى التعداد ، على العموم الى ثلاثة أصناف :

الاول : وهو تعداد متقدم يمكن الوثوق به ، وتمثله جمع •

والثاني : وهو تعداد متوسط الدقة ، وتمثله العراق (*) وسوريا ولبنان والاردن وليبيا وتونس والمغرب ، وبدرجة اضعف السودان •

20. U.N., Demographic Yearbook 1955, P. 2.

(*) واذا قارنا تلك التعدادات بتعداد السكان الاخير لعام ١٩٧٧ ، وبما بذلته الجهات المسؤولة والمواطنون من جهود مخلصه ، وما امتاز به من دقة وشمولية فانه يمكن ادخال العراق ضمن (الصنف الاول) من هذه الناحية.

والثالث : وهو تعداد لا يسكن الوثوق به لانه يقوم على مجرد التخمين وتمثله بقية الاقطار العربية .

واول تعداد اجرى في الوطن العربي هو الذي تم في مصر عام ١٨٧٣ الا انه لم يكن دقيقا ، وتلاه تعداد عام ١٨٨٢ وكان ايضا غير دقيق لانه اجرى في ظروف غير عادية ، حيث تم خلال اولى سنوات الاحتلال البريطاني ، فضلا عن ضعف الجهاز الاداري ، وقلة خبراء الاحصاء ، واعتماد الموظفين في الميدان على التقدير بدلا من العد الشامل . لذلك يقدر بعض الباحثين عدد سكان جمع ، في التعداد المذكور ، بانه اقل من حقيقته بمقدار $\frac{1}{3}$ (٢١) . ويعتبر تعداد ١٨٩٧ اول تعداد منظم ودقيق ، حيث تميزت الحالة السياسية في مصر انذاك بالاستقرار النسبي .

اما في سوريا ولبنان وتونس والمغرب فقد اجرى فيها اول تعداد سنة ١٩٢١ في ظل الادارة الفرنسية . ونقح التعداد السوري ونشرت نتائجه النهائية عام ١٩٢٧ (٢٢) . وفي العراق تم اول تعداد منظم فيه عام ١٩٤٧ وان سبقته محاولات في عامي ١٩٢٧ و ١٩٣٤ . وفي الاردن اجرى اول تعداد ١٩٥٠ وكذلك في البحرين . اما في السودان فقد اجرى تعدادها الاول عام ١٩٥٢ . وتم التعداد الاول في الكويت عام ١٩٥٧ ، كما تم في الجزائر المستقلة عام ١٩٦٦ .

(٢١) صلاح الدين نامق ، مشكلة السكان في مصر ، (مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧٢) ص ٤٥ .

(٢٢) اسماعيل محمد هاشم مشكلة السكان ، ط ٢ (دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٤) ص ٣٤٥ و ٣٤٨ ، ومحمد عبدالرحمن الشرنوبى ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

خصائص التعداد وطرقه

ان تعداد السكان ، حسب مفهوم (جون كلارك) ، هو « جملة العمليات الخاصة بحصر وتجميع ونشر البيانات الديموغرافية عن مجموع السكان المتواجدين داخل حدود منطقة معينة في فترة زمنية محددة » (٢٣) .
أو بمعنى اشمل هو العملية الكلية لجمع ونجهيز وتقييم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في قطر او جزء منه (٢٤) .
وتتم هذه العملية عن طريق اجراء تعدادات دورية على فترات متساوية من السنوات - ويفضل ان تجري في السنوات المنتهية بالصفر كأن تكون عشر سنوات - يسجل فيها كل فرد من السكان ، وتشمل ايضا عمل تقديرات لعدد السكان من سنة الى اخرى دون اجراء عملية التعداد الفعلية .
ويتصف التعداد الحديث بعدة خصائص فيما يلي ابرزها (٢٥) :

(٢٣) John I. Clarke, Op. Cit., P. 8.

(٢٤) الامم المتحدة / المكتب الاحصائي ، مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان لعام ١٩٧٠ ، ترجمة محمد السعدي الخضري وآخرون ، (طبع بالمركز الديموغرافي لشمال أفريقيا بالقاهرة ، ١٩٦٧) ، ص ٣ .

Handbook of Pop. Census Methods, Vol. I (1958), P. 4.

(٢٥) نفس المصدر ص ٣ - ٤ وراجع أيضا: دولت أحمد صادق ، ومحمد عبدالرحمن الشرنوبى ، الاسس الديموغرافية لجغرافية السكان ، (المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٩) ، ص ٩ ، وعبدالحسين زيني ، الاحصاء الديموغرافي ، (مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٩) ، ص ١٦ ، وعباس فاضل السعدي ، محافظة بغداد - دراسة في جغرافية السكان ، (مطبعة الازهر ، بغداد ، ١٩٧٦) ، ص ١٨ .

١- الشمول :

١ - الشمول : أي ان يشمل كل شخص موجود أو مقيم أو كلاهما معا (سواء أكان مواطنا أم أجنبيا) داخل حدود منطقة معينة دون حذف أو تكرار •

٢ - الآنية : أي ان يعد الشخص في لحظة التعداد او اقرب وقت اليه • كما يجب ان تسند البيانات المعدة الى فترة اسناد زمنية معرفة تعريفا جيدا •

٣ - ان يكون الفرد اساس العد وليست الجماعة ، وبهذه الطريقة فقط يمكن تصنيف الخصائص العديدة للفرد تصنيفا متقاطعا (مثل العمر ، المهنة ، الامام بالقراءة والكتابة ... الخ) •

٤ - ان يجرى في منطقة محددة تحديدا دقيقا ، وان يكون تجميع المعلومات وفرزها واعلانها حسب الاقاليم الادارية •

٥ - ان يكون دوريا فيحدث في فترات معينة ثابتة حتى تسهل عمليات المقارنة (كان يجرى مرة كل عشر سنوات) •

٦ - التبويب والنشر : ان جميع بيانات التعداد في حد ذاتها لا جدوى منها ما لم تبوب وتنشر حسب المناطق الجغرافية للقطر ، لكي يتمكن الباحثون المعنيون من دراستها والاستفادة منها في الميدان التخطيطي حاضرا ومستقبلا •

٧ - الاشراف الحكومي : يتطلب التعداد ميزانية ضخمة ، كما يتطلب تظافر وزارات ومصالح وهيئات حكومية عديدة لاجرائه بصورة مرضية • ومن ثم فانه لا يمكن اجراء التعداد الا تحت اشراف حكومي ، حيث تقوم به الحكومة المركزية او بالتعاون مع الحكومات المحلية •

اما الطرق المتبعة في اجراء التعداد فهي تختلف من دولة الى اخرى ،
وعلى العموم هنالك نوعان من التعدادات (٢٦) :

١ - التعداد الواقعي أو الفعلي :

اي ان يعد الناس يوم التعداد في المكان الذي يوجدون فيه بغض النظر
عن اماكن سكنهم المعتادة او كانوا زوارا طارئین جاؤا الى المكان لسبب
من الاسباب . لذلك قد يسهل لهذه العملية بمنع التجول وحصر السكان في
اماكن وجودهم لسهولة اجراء التعداد ، كما هو الحال في بريطانيا والعراق
ومصر .

ومهما يكن من أمر فان هذه الطريقة لا تصور توزيع السكان على
حقيقته ، وقد يكون من بين المسجلين من حضر الى المكان صدفة ولاول مرة
ولن يحضر اليه بعد ذلك ، وعلى اي حال فان هذه الطريقة تعتبر اسهل من
الطريقة الاخرى بتسجيل الناس حيثما وجدوا دون اثاره مشاكل محل الإقامة
الثابتة والمؤقتة ، وهي اقل عرضة للاخطاء في البلدان النامية .

٢ - التعداد النظري :

أي ان يعد الافراد بالرجوع الى اماكن سكنهم الدائمة وليس حسب
مكان تواجدهم ليلة العد كما هو الحال في الولايات المتحدة وكندا . واذا
صادف ان كان احد افراد العائلة غائبا لسبب أو لآخر فانه مع ذلك يسجل
مع عائلته في المكان الذي يقيم فيه دائما . وكما يظهر من هذه الطريقة من
التعداد بانها تعطي صورة صحيحة للسكان ومحلات سكنهم وتصور
الاشياء على حقيقتها . ولكنها تعتبر اكثر صعوبة من الطريقة السابقة نظرا
لصعوبة تمييز محل الإقامة الدائمة وما قد يتبعها من ملايسات في التسجيل
أو صعوبة في التحديد .

(٢٦) Clarke, P. 8 وعبدالحسين زيني ، ص ١٧ ووهيبه ، ص ١٢ .

ملاحظات ومآخذ

ان التعدادات المعروفة في العالم لم تشمل جميع سكان المعمورة وانما شملت ثلاثة ارباعهم تقريبا . وفي حين استخدمت التقديرات لما تبقى منهم . وقد يصل الخطأ في تلك التقديرات الى عشرات الملايين بين زيادة ونقص . ونتائج التعدادات ليست من الدقة والصدق كما تتصور فهي مع قربها من الواقع ، لا تصور الحقيقة كلها . ويرجع ذلك الى اسباب اهمها (٢٧) :

أ - اختلاف مواعيد اجراء هذه التعدادات بين دول العالم فكل دولة تحدد يوما خاصا وتتبع دورة معينة ، الامر الذي لا يسمح بمعرفة احوال سكان بضعة اقطار في شهر واحد او حتى في سنة واحدة .

كما ان فترات التعداد ليست واحدة ، فبعض الاقطار تجريه على فترات منتظمة ، في كل خمسة اعوام (فرنسا ، اليابان) ، وبعضها الآخر كل عشرة اعوام (الولايات المتحدة ، بريطانيا) . وفي بعض الحالات لا تكون فترة اجراء التعداد ثابتة ، فهي عشرة او عشرون عاما كما في البرازيل وخمسة او عشرة اعوام كما في فنزويلا (٢٨) .

ب - اختلاف الطرق المتبعة في اجراء التعدادات كما سبقت الاشارة الى ذلك ، مما يؤدي الى صعوبة المقارنة الدولية ، اذ ان لكل طريقة نتائجها الخاصة . وبينما يقوم الفرد الفرنسي بملا استمارة التعداد في

(٢٧) حول المشاكل التي تواجه عملية التعداد راجع :

U.N., Methods of Appraisal of Quality of Basic Data for pop. Estimates, Manual 2, pop. Studies No. 23, (New York, 1955), P. 4.

(٢٨) جاكين ب . غارنيه ، جغرافية السكان ، ترجمة د . حسن الخياط و د . مكي محمد عزيز ، (مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٤) ، ص ١٢-١٣ .

نفس الليلة وتجمع بعدها الاستثمارات من البيوت مباشرة ، نجد في الولايات المتحدة يقوم العدادون بزيارة جميع المساكن ، وهي عملية قد تستغرق عدة اسابيع . وفي عدد من أقطار امريكا اللاتينية يجب أن يحضر السكان الى الدائرة المختصة لتسجيل أنفسهم (٢٩) .

ومن الواضح ان اللامبالاة أو الرغبة في اعطاء معلومات خاطئة لسبب أو لآخر يمكن أن تؤدي الى ظهور اخطاء في التعداد .

ج - تتباين التعدادات في كمية وقيمة المعلومات التي تهدف اليها . فالدول التي أخذت بالتعداد من زمن بعيد تعني بالتفصيل والامانة والدقة في تحديد الحرف والاعمار والنواحي الاقتصادية والاجتماعية التي تتصل بالفرد . بينما تسمح الدول الحديثة العهد بالتعداد بمعلومات عامة يختلف مدلولها ويصعب فهمه في كثير من الاحيان . كما تتخذ معايير متباينة للتمييز بين سكان الارياف وسكان المدن . فقد تتخذ المعايير الادارية أو عدد الاشخاص أو المعايير الاقتصادية أساسا للتمييز . ومما يزيد في الغموض والالتباس ان بعض الاقطار تدخل تعديلا على تصنيفها من وقت لآخر (٣٠) .

هذه الاختلافات ، في الكم والنوع ، لا تسمح عادة باعطاء صورة

حقيقية عن توزيع السكان وكثافتهم وتركيبهم في وقت معين .

د - ومن مصادر الخطأ الاخرى في التعداد ان نتائجه لا تنشر الا بعد فترات طويلة ، بسبب صعوبة التصنيف والاتقان والتكاليف المادية . ولا تتبع معايير واحدة في نشر المعلومات التي تحويها التعداد .

وغالبا ما تعرقل الاحداث السياسية ، المحلية والعالمية ، انتظام تكرار اجراء التعداد . وقد لا تجرى تعدادات السكان لجميع الافراد بنفس الطريقة . ففي جنوب افريقيا يجري تعداد الاوربيين كل خمسة أعوام ، وللأفارقة كل عشرة أعوام .

(٢٩) غارنيه ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

(٣٠) حول هذا الموضوع راجع : عباس فاضل السعدي ، المصدر السابق ،

أهداف التعداد وعلاقته بخطط التنمية

التعداد هو احد المظاهر الحضارية الرئيسية التي تعتمد عليها الامم اليوم في تخطيط الاسس التي ستسلكها في تنظيم حاضرها ومستقبلها ، باعتبارها المصدر الاساس لاغلب البيانات التي تحتاجها الدولة في عملها التخطيطي . فبدون التخطيط لا يمكن بناء الاقتصاد الوطني وتطويره بشكل متناسق ومتصاعد ومتكامل . وبدونه يصعب تلبية حاجات المواطنين المعاشية والثقافية ، وخاصة في البلدان النامية التي تتسم بضعف مؤسساتها الانتاجية . ويتعذر نجاح أي خطة للتنمية بدون توفر معلومات دقيقة ومفصلة عن واقع المجتمع الذي يراد احداث التنمية المطلوبة فيه ، وبالاخص عن حجم وتوزيع وتركيب السكان .

ونظرا لاهمية التعداد السكاني في نواحي الحياة المختلفة ، نجد ان كثيرا من الباحثين ومن اختصاصات متعددة ، يهتمون به وبياناته ، كل من زاوية اختصاصه . والمختصون بجغرافية السكان ، كغيرهم من الباحثين ، لهم اهتماماتهم الخاصة ببيانات التعداد وتحليلها ، في اقاليم الدولة المختلفة واستخراج المقاييس اللازمة منها واستقراء النتائج المرتبطة بها ، واسقاطها في المستقبل ، وتتبع مسار الظاهرة لتغيير خريطة السكان تبعاً لها زمانا ومكانا ، وذلك للكشف عن التفاعلات التي تحدث داخل المجتمع الانساني في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وإذا أريد أن تؤدي الدراسات التحليلية لبيانات التعداد الى استنتاجات سليمة فلا يمكن الاستغناء عن اختبار البيانات الاحصائية لمعرفة مدى دقتها ، ولا بد من تصويب تلك البيانات ، قدر المستطاع . وهناك علاقة وثيقة بين تحليل نتائج التعداد وبين تقييم دقة تلك البيانات . وفي كثير من الاحيان لا يمكن الفصل بين العمليتين . ويجب التنسيق بين برامج الدراسات التحليلية

وبين برامج التقييم • ويؤدي عدم التنسيق الى مضاعفة الجهد ، وقد يؤدي الى هبوط مستوى عمليات التقييم والتحليل معا (٣١) •

وقد تغيرت وتعددت اهداف التعدادات السكانية واستخداماتها ، بعد ان تطورت حاجات الناس مع تطور المدنية والثقافة على مر الزمن ، وخصوصا مع التقدم الذي حصل في الوسائل الآلية المستخدمة في تبويب البيانات الخاصة بالافراد • فبعد ان كان الغرض الرئيس لكثير من التعدادات القديمة هو معرفة عدد سكان الدولة في تاريخ معين للاستفادة منه في اعداد الجيوش وفرض الضرائب ، اصبحت تهدف الآن الى (حصر الموارد البشرية حصرا شاملا لتمكين الباحثين من تقدير اثر العوامل المختلفة على نمو السكان وتطورهم والتنبؤ بما قد يحدث لتلك القوة البشرية من تطورات في المستقبل تحت ظروف معينة) (٣٢) •

ويهدف التعداد أيضا الى معرفة عدد السكان الثابتين في الدولة أو السكان الموجودين فيها أو الاثنين معا*) ، وتوزيعهم حسب البيئات الجغرافية للدولة ، الريفية منها والحضرية ، وتركيبهم النوعي والعمرى ، بالإضافة الى وصفه للحالة الزوجية والصحية والدينية والعلمية للسكان • فضلا عن توزيعهم حسب الحرف والمهن والصناعات المختلفة •

(٣١) المركز الديموغرافي لشمال افريقيا بالقاهرة ، البرامج القومية لتحليل بيانات تعداد السكان كدليل في التخطيط ورسم السياسة ، ترجمة دولت احمد صادق ، (دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٧) ، ص ٨-١٠ •

(٣٢) دولت احمد صادق ، المصدر السابق ، ص ١١ •

(*) يقصد (بالسكان الثابتين) الاشخاص الذين يسكنون في مكان معين بشكل دائم والمرتبطين فيه بحكم عملهم أو دراستهم • أما (السكان الموجودون) فهم الاشخاص الذين يكونون موجودين في مكان معين في لحظة التعداد سواء اكان هذا المحل مكان اقامتهم الدائمة أو انهم زوار طارئون على هذا المكان لسبب أو لآخر • وليس المقصود بالسكان الموجودين هو وجودهم الطبيعي لحظة التعداد • فالطبيب الخفر والوجبة الليلية من العمال في المعمل لا يسجلون في اماكن عملهم ولكن في منازلهم (عبدالحسين زيني ، ص ١٥-١٦) •

وعليه أصبحت التعدادات السكانية تهدف الى تأمين البيانات الاحصائية الدقيقة عن واقع المجتمع وتبويبها وتحليلها بما يخدم تطوير التكنيك التخطيطي وزيادة كفاءته ، الأمر الذي يساعد الدولة على وضع الاسس الصحيحة لسياستها الاقتصادية والصحية والتربوية والاجتماعية والعمرائية ، ورسم خطط التنمية لرفع مستوى المواطنين ، ويمكننا من الوقوف على مدى رقي الامة ورفاهية أهلها . فهو يقدم صورة واضحة عن حالة السكان في جميع تلك النواحي من وقت لآخر . وعن طريق تلك الصورة تتعرف على أثر النظام القائم في سرعة تقدم الامة ونهوضها . ونحكم على مدى صلاحية التقاليد السائدة ومدى ملائمتها لروح العصر . وبالتالي يمكن أن نهتدى الى تعيين الاتجاه السليم في التغيير . ومعرفة مواطن الضعف في الكيان الاجتماعي ومعالجته . وعليه فان سلسلة من التعدادات تمكننا من تقييم الماضي ، ووصف الحاضر وتقدير المستقبل .

بقي علينا ان نتعرف على حقول (استمارة التعداد) التي تصدرها الدوائر الاحصائية في الامم المتحدة ومدى احتواء استمارة التعداد العام للسكان في العراق لسنة ١٩٧٧ لتلك الحقول . فمن خلال حقولها نحكم على مدى مواكبتها لروح العصر ، ومدى الاستفادة منها في خطط التنمية .

محتويات استمارة التعداد العام

تضم استمارة التعداد السكاني محتويات كثيرة وحقول متعددة عن خصائص الفرد الجغرافية والعائلية وعن صفاته الشخصية والاقتصادية والحضارية والثقافية^(٣٣) . وفيما يلي اهم هذه الحقول التي تتضمنها استمارة التعداد ومدى احتواء استمارة التعداد العام للسكان في العراق لسنة ١٩٧٧ لتلك الحقول :

١ - المعلومات الجغرافية :

ينبغي ان تتضمن استمارة التعداد على عدة معلومات جغرافية مثل مكان الشخص لحظة التعداد أو محل اقامته الدائمة وتوزيع السكان الى حضر وريف (*) . وقد تضمنت استمارة التعداد العام للسكان في العراق لسنة ١٩٧٧ (ت/س/٢) (٣٤) هذه المعلومات في الحقول من (١ - ١٠) ومن (٤٨ - ٥١) . كما يستفاد من حقلي (٢٣ و٢١) في معرفة عدد السكان الثابتين أو الموجودين . ويستفاد من المربع (أ) أيضا للتعرف على عدد افراد الاسرة الحاضرين ليلة التعداد موزعين حسب النوع ومن الحقول المذكورة المذكورة آثفا تتوصل الى معرفة عدد سكان القطر ، وهو يمثل القوة البشرية . والجداول التي تقارن عدد السكان في آخر تعداد مع التعدادات السابقة تبين مدى نمو وتكاثر القوة المذكورة التي يعتمد عليها الانتاج بجميع انواعه . كما ان الجداول الخاصة بتصنيف السكان حسب النوع ، الى ذكور واثان ، ذات أهمية اجتماعية ، فزيادة الذكور على الاثان وبالعكس - أي في حالة كون نسبة النوع غير متعادلة - يتطلب الامر اجراء دراسات ووضع حلول مناسبة .

وتعتبر الجداول الخاصة بتوزيع السكان حسب محل الاقامة والميلاد مقياسا للهجرة الداخلية واتجاهاتها خاصة الهجرة من الريف الى المدينة لتيسر ظروف العمل على نطاق اوسع وبأجر أعلى ، الامر الذي يتطلب البحث والدراسة واختيار الحلول المناسبة للحد من تلك الهجرة .

(*) (الحضر) ويقصد به في العراق المناطق الواقعة ضمن حدود البلديات وضمن حدود امانة العاصمة . اما (الريف) فيقصد به المناطق الواقعة خارج حدود البلديات وخارج حدود امانة العاصمة (وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، هيئة التعداد العام والدراسات السكانية ، واجبات العداد والتعليمات الخاصة بملء استمارة التعداد العام للسكان ت/س/٢ ، مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ١٥) .

(٣٤) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، هيئة التعداد العام والدراسات السكانية ، استمارة التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ (ت/س/٢) .

وتحديد حجم (السكان الثابتين والموجودين) مفيد من الناحية العملية لغرض معرفة احتياجات السكان الثابتين الى مشاريع الاسكان وبناء المدارس .
 واحتياجات السكان الموجودين الى النقل والخدمات العامة الاخرى .

٢ - المعلومات العائلية :

وذلك لتحديد علاقة افراد العائلة أو الوحدة السكنية برئيس العائلة .
 وتتألف الوحدة السكنية من عائلة واحدة أو اكثر . وتعتبر الوحدة السكنية وحدة العد في تعداد السكان . والوحدات السكنية نوعان^(٣٥) .

أ - خاصة :

وهذه قد تكون مؤلفة من شخص واحد يعيش لوحده في وحدة سكن أو ينزل في غرفة أو غرف في بيت مع آخرين ولكنه لا يشاركهم في شيء .
 كما ان الوحدة السكنية الخاصة قد تكون مؤلفة من عدة اشخاص ، اثنين او آفا تتوصل الى معرفة عدد سكان القطر ، وهو يمثل القوة البشرية مشتركة ، وليس بالضرورة ان يكونوا أقرباء . ورئيس الوحدة السكنية هو الذي يعترف به من قبل الاعضاء الآخرين ، وعليه تقع مسؤولية بقائهم اقتصاديا .

ب - عامة :

وهذه تتألف من مجموعات من الاشخاص يعيشون بصورة مجتمعة في مؤسسات مثل المدارس والكليات والمستشفيات والجيش والفنادق ، والاقسام الداخلية وكذلك الوحدات السكنية التي يزيد عدد افرادها المستقلين عن خمسة اشخاص .

والمعلومات العائلية تضمنتها الحقول (١٩ - ٢٢ و ٢٦) في استمارة التعداد العام للسكان لسنة ٩٧٧ ، حيث يمكن التعرف من خلالها على مدى الصلة بين افراد العائلة أو الوحدة السكنية ومدى قوة الرابطة بين هؤلاء الافراد .

(٣٥) عبدالحسين زيني ، المصدر السابق ص ٢٤ .

٣ - الصفات الشخصية :

وهذه تتضمن معلومات عن الجنس والعمر والحالة الزوجية ومكان الولادة والمواطنة • وتضمنت استمارة التعداد العام للسكان هذه الصفات في الحقول (١٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠) •

ان لجداول تصنيف السكان حسب الجنس واحاد السن ، او حسب الجنس وفئات العمر المختلفة موزعة على الوحدات الادارية اهمية خاصة لتحديد عدد الاطفال الذين ستبلغ اعمارهم السن التي ستؤهلهم للالتحاق بالمدارس ، مما يساعد السلطات المختصة على تهيئة العدد الكافي من المدارس في مناطق القطر المختلفة •

كما ان توزيع السكان حسب الجنس والحالة الزوجية وفئات العمر ودراسة الجداول الخاصة بهذا التوزيع لا تعتبر ذات اهمية بالنسبة لتأثير حوادث الزواج على معدل الولادات وزيادة السكان فحسب ، وانما تظهر اهميتها بالقائها الضوء على مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية • ففترات الانتعاش الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة والرفاه يصاحبها عادة زيادة في نسبة عدد المتزوجين والمتزوجات بصورة مبكرة • وعلى العكس في فترات الكساد ، لذا فان هذه الجداول تعتبر بمثابة (البارومتر) الذي يدلنا على انتعاش القطر اقتصاديا •

٤ - الخصائص الاقتصادية : وتشمل (٣٦) :

أ - نوعية النشاط الاقتصادي :

لابد من التعرف على نوعية النشاط الاقتصادي لغرض تحديد (السكان الفعال اقتصاديا) و (السكان غير الفعال اقتصاديا) ويشمل السكان الفعال الاشخاص الذين يعملون والاشخاص العاطلين الذين يبحثون عن عمل • اما السكان غير الفعال فيشمل الاشخاص المتفرغين للاعمال المنزلية والطلاب المتفرغين للدراسة والاشخاص الذين لهم ايراد ولا يعملون كاشخاص الذين يستلمون الرواتب التقاعدية والايجارات والاعانات وارباح الاسهم وغيرهم •

(٣٦) راجع عبدالحسين زيني ، المصدر السابق ، ص ٢٥ •

ب - المهنة :

ويقصد بها نوع العمل الذي يقوم الشخص العامل ويقضي أغلب وقته في ادائه (أو العمل الذي كان يقوم به بالنسبة للشخص العاطل) • بغض النظر عن نوع النشاط الاقتصادي في حالة كونه مستخدماً أو مستخدماً • ولغرض المقارنة الدولية يفضل تصنيف كافة المهن بحيث تكون منسجمة مع التصنيف الدولي القياسي للمهن (ISCO) (٣٧) •

ج - الصناعة :

ويراد بها نوع المؤسسة التي يشتغل أو اشتغل فيها الشخص ، وكذلك القطاع الذي يعمل فيه فيما إذا كان اشتراكي ام خاص • ولاغراض المقارنة الدولية لا بد من اقتباس التصنيف القياسي الدولي الصناعي لكافة النشاطات الاقتصادية (ISIC) (٣٨) •

د - الحالة العملية :

فيما إذا كان الشخص مستخدماً أو يعمل لحسابه أو مستخدماً لشخص آخر أو مؤسسة أخرى • وقد يكون الشخص عضواً في تعاونية للإنتاج (كأن يكون عضو تعاونية زراعية أو عضو مزرعة جماعية) ، أو عاملاً في العائلة ، أي انه يشتغل مقدار من الوقت باجور أو بدونه في مؤسسة اقتصادية يديرها أحد افراد عائلته •

وقد تضمنت الحقول من (٤١ - ٤٧) في استمارة التعداد العام للسكان كافة الخصائص والانشطة الاقتصادية عن الفرد •

(٣٧) حول تفاصيل ذلك راجع :

U.N., International Labour Office, ILO, International Standard Classification of Occupations Geneva, 1969.

(٣٨) حول تفاصيل ذلك راجع :

U.N., Statistical Office, Indexes to the International Standard Industrial Classification of All Economic Activities, Statistical Papers, Series M No. 4, Rev. 2 Add. I, New York, 1971 PP. 1—25.

اما الطرق المتبعة في اجراء التعداد فهي تختلف من دولة الى اخرى ،
وعلى العموم هنالك نوعان من التعدادات (٢٦) :

١ - التعداد الواقعي أو الفعلي :

اي ان يعد الناس يوم التعداد في المكان الذي يوجدون فيه بغض النظر
عن اماكن سكنهم المعتادة او كانوا زوارا طارئين جاؤا الى المكان لسبب
من الاسباب . لذلك قد يسهل لهذه العملية بمنع التجول وحصر السكان في
اماكن وجودهم لسهولة اجراء التعداد ، كما هو الحال في بريطانيا والعراق
ومصر .

ومهما يكن من أمر فان هذه الطريقة لا تصور توزيع السكان على
حقيقته ، وقد يكون من بين المسجلين من حضر الى المكان صدفة ولأول مرة
ولن يحضر اليه بعد ذلك ، وعلى اي حال فان هذه الطريقة تعتبر اسهل من
الطريقة الاخرى بتسجيل الناس حيثما وجدوا دون اثاره مشاكل محل الإقامة
الثابتة والمؤقتة ، وهي اقل عرضة للاخطاء في البلدان النامية .

٢ - التعداد النظري :

أي ان يعد الافراد بالرجوع الى اماكن سكنهم الدائمة وليس حسب
مكان تواجدهم ليلة العد كما هو الحال في الولايات المتحدة وكندا . واذا
صادف ان كان احد افراد العائلة غائبا لسبب أو لآخر فانه مع ذلك يسجل
مع عائلته في المكان الذي يقيم فيه دائما . وكما يظهر من هذه الطريقة من
التعداد بانها تعطي صورة صحيحة للسكان ومحلات سكنهم وتصور
الاشياء على حقيقتها . ولكنها تعتبر اكثر صعوبة من الطريقة السابقة نظرا
لصعوبة تمييز محل الإقامة الدائمة وما قد يتبعها من ملابسات في التسجيل
أو صعوبة في التحديد .

(٢٦) Clarke, P. 8 وعبدالحسين زيني ، ص ١٧ ووهيبه ، ص ١٢ .

ملاحظات ومآخذ

ان التعدادات المعروفة في العالم لم تشمل جميع سكان المعمورة وانما شملت ثلاثة ارباعهم تقريبا . وفي حين استخدمت التقديرات لما تبقى منهم . وقد يصل الخطأ في تلك التقديرات الى عشرات الملايين بين زيادة ونقص . ونتائج التعدادات ليست من الدقة والصدق كما تتصور فهي مع قربها من الواقع ، لا تصور الحقيقة كلها . ويرجع ذلك الى اسباب اهمها (٢٧) :

أ - اختلاف مواعيد اجراء هذه التعدادات بين دول العالم فكل دولة تحدد يوما خاصا وتتبع دورة معينة ، الامر الذي لا يسمح بمعرفة احوال سكان بضعة اقطار في شهر واحد او حتى في سنة واحدة .

كما ان فترات التعداد ليست واحدة ، فبعض الاقطار تجريه على فترات منتظمة ، في كل خمسة اعوام (فرنسا ، اليابان) ، وبعضها الآخر كل عشرة اعوام (الولايات المتحدة ، بريطانيا) . وفي بعض الحالات لا تكون فترة اجراء التعداد ثابتة ، فهي عشرة او عشرون عاما كما في البرازيل وخمسة او عشرة اعوام كما في فنزويلا (٢٨) .

ب - اختلاف الطرق المتبعة في اجراء التعدادات كما سبقت الاشارة الى ذلك ، مما يؤدي الى صعوبة المقارنة الدولية ، اذ ان لكل طريقة نتائجها الخاصة . وبينما يقوم الفرد الفرنسي بملا استمارة التعداد في

(٢٧) حول المشاكل التي تواجه عملية التعداد راجع :

U.N., Methods of Appraisal of Quality of Basic Data for pop. Estimates, Manual 2, pop. Studies No. 23, (New York, 1955), P. 4.

(٢٨) جاكين ب . غارنيه ، جغرافية السكان ، ترجمة د . حسن الخياط و د . مكي محمد عزيز ، (مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٤) ، ص ١٢-١٣ .

نفس الليلة وتجمع بعدها الاستثمارات من البيوت مباشرة ، نجد في الولايات المتحدة يقوم العدادون بزيارة جميع المساكن ، وهي عملية قد تستغرق عدة اسابيع . وفي عدد من أقطار امريكا اللاتينية يجب أن يحضر السكان الى الدائرة المختصة لتسجيل أنفسهم (٢٩) .

ومن الواضح ان اللامبالاة أو الرغبة في اعطاء معلومات خاطئة لسبب أو لآخر يمكن أن تؤدي الى ظهور اخطاء في التعداد .

ج - تتباين التعدادات في كمية وقيمة المعلومات التي تهدف اليها . فالدول التي أخذت بالتعداد من زمن بعيد تعني بالتفصيل والامانة والدقة في تحديد الحرف والاعمار والنواحي الاقتصادية والاجتماعية التي تتصل بالفرد . بينما تسمح الدول الحديثة العهد بالتعداد بمعلومات عامة يختلف مدلولها ويصعب فهمه في كثير من الاحيان . كما تتخذ معايير متباينة للتمييز بين سكان الارياف وسكان المدن . فقد تتخذ المعايير الادارية أو عدد الاشخاص أو المعايير الاقتصادية أساسا للتمييز . ومما يزيد في الغموض والالتباس ان بعض الاقطار تدخل تعديلا على تصنيفها من وقت لآخر (٣٠) .

هذه الاختلافات ، في الكم والنوع ، لا تسمح عادة باعطاء صورة حقيقية عن توزيع السكان وكثافتهم وتركيبهم في وقت معين .

د - ومن مصادر الخطأ الاخرى في التعداد ان نتائجه لا تنشر الا بعد فترات طويلة ، بسبب صعوبة التصنيف والاتقان والتكاليف المادية . ولا تتبع معايير واحدة في نشر المعلومات التي تحويها التعداد .

وغالبا ما تعرقل الاحداث السياسية ، المحلية والعالمية ، انتظام تكرار اجراء التعداد . وقد لا تجرى تعدادات السكان لجميع الافراد بنفس الطريقة . ففي جنوب افريقيا يجري تعداد الاوربيين كل خمسة أعوام ، وللأفارقة كل عشرة أعوام .

(٢٩) غارنيه ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

(٣٠) حول هذا الموضوع راجع : عباس فاضل السعدي ، المصدر السابق ،

أهداف التعداد وعلاقته بخطط التنمية

التعداد هو احد المظاهر الحضارية الرئيسية التي تعتمد عليها الامم اليوم في تخطيط الاسس التي ستسلكها في تنظيم حاضرها ومستقبلها ، باعتبارها المصدر الاساس لاغلب البيانات التي تحتاجها الدولة في عملها التخطيطي . فبدون التخطيط لا يمكن بناء الاقتصاد الوطني وتطويره بشكل متناسق ومتصاعد ومتكامل . وبدونه يصعب تلبية حاجات المواطنين المعاشية والثقافية ، وخاصة في البلدان النامية التي تتسم بضعف مؤسساتها الانتاجية . ويتعذر نجاح أي خطة للتنمية بدون توفر معلومات دقيقة ومفصلة عن واقع المجتمع الذي يراد احداث التنمية المطلوبة فيه ، وبالاخص عن حجم وتوزيع وتركيب السكان .

ونظرا لاهمية التعداد السكاني في نواحي الحياة المختلفة ، نجد ان كثيرا من الباحثين ومن اختصاصات متعددة ، يهتمون به وبياناته ، كل من زاوية اختصاصه . والمختصون بجغرافية السكان ، كغيرهم من الباحثين ، لهم اهتماماتهم الخاصة ببيانات التعداد وتحليلها ، في اقاليم الدولة المختلفة واستخراج المقاييس اللازمة منها واستقراء النتائج المرتبطة بها ، واسقاطها في المستقبل ، وتتبع مسار الظاهرة لتغيير خريطة السكان تبعاً لها زمانا ومكانا ، وذلك للكشف عن التفاعلات التي تحدث داخل المجتمع الانساني في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

واذا أريد أن تؤدي الدراسات التحليلية لبيانات التعداد الى استنتاجات سليمة فلا يمكن الاستغناء عن اختبار البيانات الاحصائية لمعرفة مدى دقتها ، ولا بد من تصويب تلك البيانات ، قدر المستطاع . وهناك علاقة وثيقة بين تحليل نتائج التعداد وبين تقييم دقة تلك البيانات . وفي كثير من الاحيان لا يمكن الفصل بين العمليتين . ويجب التنسيق بين برامج الدراسات التحليلية

وبين برامج التقييم • ويؤدي عدم التنسيق الى مضاعفة الجهد ، وقد يؤدي الى هبوط مستوى عمليات التقييم والتحليل معا (٣١) •

وقد تغيرت وتعددت اهداف التعدادات السكانية واستخداماتها ، بعد ان تطورت حاجات الناس مع تطور المدنية والثقافة على مر الزمن ، وخصوصا مع التقدم الذي حصل في الوسائل الآلية المستخدمة في تبويب البيانات الخاصة بالافراد • فبعد ان كان الغرض الرئيس لكثير من التعدادات القديمة هو معرفة عدد سكان الدولة في تاريخ معين للاستفادة منه في اعداد الجيوش وفرض الضرائب ، اصبحت تهدف الآن الى (حصر الموارد البشرية حصرا شاملا لتمكين الباحثين من تقدير اثر العوامل المختلفة على نمو السكان وتطورهم والتنبؤ بما قد يحدث لتلك القوة البشرية من تطورات في المستقبل تحت ظروف معينة) (٣٢) •

ويهدف التعداد أيضا الى معرفة عدد السكان الثابتين في الدولة أو السكان الموجودين فيها أو الاثنين معا*) ، وتوزيعهم حسب البيئات الجغرافية للدولة ، الريفية منها والحضرية ، وتركيبهم النوعي والعمرى ، بالإضافة الى وصفه للحالة الزوجية والصحية والدينية والعلمية للسكان • فضلا عن توزيعهم حسب الحرف والمهن والصناعات المختلفة •

(٣١) المركز الديموغرافي لشمال افريقيا بالقاهرة ، البرامج القومية لتحليل بيانات تعداد السكان كدليل في التخطيط ورسم السياسة ، ترجمة دولت احمد صادق ، (دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٧) ، ص ٨-١٠ •

(٣٢) دولت احمد صادق ، المصدر السابق ، ص ١١ •

(*) يقصد (بالسكان الثابتين) الاشخاص الذين يسكنون في مكان معين بشكل دائم والمرتبطين فيه بحكم عملهم أو دراستهم • أما (السكان الموجودون) فهم الاشخاص الذين يكونون موجودين في مكان معين في لحظة التعداد سواء اكان هذا المحل مكان اقامتهم الدائمة أو انهم زوار طارئون على هذا المكان لسبب أو لآخر • وليس المقصود بالسكان الموجودين هو وجودهم الطبيعي لحظة التعداد • فالطبيب الخفر والوجبة الليلية من العمال في المعمل لا يسجلون في اماكن عملهم ولكن في منازلهم (عبدالحسين زيني ، ص ١٥-١٦) •

وعليه أصبحت التعدادات السكانية تهدف الى تأمين البيانات الاحصائية الدقيقة عن واقع المجتمع وتبويبها وتحليلها بما يخدم تطوير التكنيك التخطيطي وزيادة كفاءته ، الأمر الذي يساعد الدولة على وضع الاسس الصحيحة لسياستها الاقتصادية والصحية والتربوية والاجتماعية والعمرائية ، ورسم خطط التنمية لرفع مستوى المواطنين ، ويمكننا من الوقوف على مدى رقي الامة ورفاهية أهلها . فهو يقدم صورة واضحة عن حالة السكان في جميع تلك النواحي من وقت لآخر . وعن طريق تلك الصورة تتعرف على أثر النظام القائم في سرعة تقدم الامة ونهوضها . ونحكم على مدى صلاحية التقاليد السائدة ومدى ملائمتها لروح العصر . وبالتالي يمكن أن نهتدى الى تعيين الاتجاه السليم في التغيير . ومعرفة مواطن الضعف في الكيان الاجتماعي ومعالجته . وعليه فان سلسلة من التعدادات تمكننا من تقييم الماضي ، ووصف الحاضر وتقدير المستقبل .

بقي علينا ان نتعرف على حقول (استمارة التعداد) التي تصدرها الدوائر الاحصائية في الامم المتحدة ومدى احتواء استمارة التعداد العام للسكان في العراق لسنة ١٩٧٧ لتلك الحقول . فمن خلال حقولها نحكم على مدى مواكبتها لروح العصر ، ومدى الاستفادة منها في خطط التنمية .

محتويات استمارة التعداد العام

تضم استمارة التعداد السكاني محتويات كثيرة وحقول متعددة عن خصائص الفرد الجغرافية والعائلية وعن صفاته الشخصية والاقتصادية والحضارية والثقافية^(٣٣) . وفيما يلي اهم هذه الحقول التي تتضمنها استمارة التعداد ومدى احتواء استمارة التعداد العام للسكان في العراق لسنة ١٩٧٧ لتلك الحقول :

١ - المعلومات الجغرافية :

ينبغي ان تتضمن استمارة التعداد على عدة معلومات جغرافية مثل مكان الشخص لحظة التعداد أو محل اقامته الدائمة وتوزيع السكان الى حضر وريف (*) . وقد تضمنت استمارة التعداد العام للسكان في العراق لسنة ١٩٧٧ (ت/س/٢) (٣٤) هذه المعلومات في الحقول من (١ - ١٠) ومن (٤٨ - ٥١) . كما يستفاد من حقلي (٢٣ و٢١) في معرفة عدد السكان الثابتين أو الموجودين . ويستفاد من المربع (أ) أيضا للتعرف على عدد افراد الاسرة الحاضرين ليلة التعداد موزعين حسب النوع ومن الحقول المذكورة المذكورة آثفا تتوصل الى معرفة عدد سكان القطر ، وهو يمثل القوة البشرية . والجداول التي تقارن عدد السكان في آخر تعداد مع التعدادات السابقة تبين مدى نمو وتكاثر القوة المذكورة التي يعتمد عليها الانتاج بجميع انواعه . كما ان الجداول الخاصة بتصنيف السكان حسب النوع ، الى ذكور واثان ، ذات أهمية اجتماعية ، فزيادة الذكور على الاثان وبالعكس - أي في حالة كون نسبة النوع غير متعادلة - يتطلب الامر اجراء دراسات ووضع حلول مناسبة .

وتعتبر الجداول الخاصة بتوزيع السكان حسب محل الاقامة والميلاد مقياسا للهجرة الداخلية واتجاهاتها خاصة الهجرة من الريف الى المدينة لتيسر ظروف العمل على نطاق اوسع وبأجر أعلى ، الامر الذي يتطلب البحث والدراسة واختيار الحلول المناسبة للحد من تلك الهجرة .

(*) (الحضر) ويقصد به في العراق المناطق الواقعة ضمن حدود البلديات وضمن حدود امانة العاصمة . اما (الريف) فيقصد به المناطق الواقعة خارج حدود البلديات وخارج حدود امانة العاصمة (وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، هيئة التعداد العام والدراسات السكانية ، واجبات العداد والتعليمات الخاصة بملء استمارة التعداد العام للسكان ت/س/٢ ، مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ١٥) .
(٣٤) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، هيئة التعداد العام والدراسات السكانية ، استمارة التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ (ت/س/٢) .

وتحديد حجم (السكان الثابتين والموجودين) مفيد من الناحية العملية لغرض معرفة احتياجات السكان الثابتين الى مشاريع الاسكان وبناء المدارس .
 واحتياجات السكان الموجودين الى النقل والخدمات العامة الاخرى .

٢ - المعلومات العائلية :

وذلك لتحديد علاقة افراد العائلة أو الوحدة السكنية برئيس العائلة .
 وتتألف الوحدة السكنية من عائلة واحدة أو اكثر . وتعتبر الوحدة السكنية وحدة العد في تعداد السكان . والوحدات السكنية نوعان^(٣٥) .

أ - خاصة :

وهذه قد تكون مؤلفة من شخص واحد يعيش لوحده في وحدة سكن أو ينزل في غرفة أو غرف في بيت مع آخرين ولكنه لا يشاركهم في شيء .
 كما ان الوحدة السكنية الخاصة قد تكون مؤلفة من عدة اشخاص ، اثنين او آفا تتوصل الى معرفة عدد سكان القطر ، وهو يمثل القوة البشرية مشتركة ، وليس بالضرورة ان يكونوا أقرباء . ورئيس الوحدة السكنية هو الذي يعترف به من قبل الاعضاء الآخرين ، وعليه تقع مسؤولية بقائهم اقتصاديا .

ب - عامة :

وهذه تتألف من مجموعات من الاشخاص يعيشون بصورة مجتمعة في مؤسسات مثل المدارس والكليات والمستشفيات والجيش والفنادق ، والاقسام الداخلية وكذلك الوحدات السكنية التي يزيد عدد افرادها المستقلين عن خمسة اشخاص .

والمعلومات العائلية تضمنتها الحقول (١٩ - ٢٢ و ٢٦) في استمارة التعداد العام للسكان لسنة ٩٧٧ ، حيث يمكن التعرف من خلالها على مدى الصلة بين افراد العائلة أو الوحدة السكنية ومدى قوة الرابطة بين هؤلاء الافراد .

(٣٥) عبدالحسين زيني ، المصدر السابق ص ٢٤ .

٣ - الصفات الشخصية :

وهذه تتضمن معلومات عن الجنس والعمر والحالة الزوجية ومكان الولادة والمواطنة • وتضمنت استمارة التعداد العام للسكان هذه الصفات في الحقول (١٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠) •

ان لجداول تصنيف السكان حسب الجنس واحاد السن ، او حسب الجنس وفئات العمر المختلفة موزعة على الوحدات الادارية اهمية خاصة لتحديد عدد الاطفال الذين ستبلغ اعمارهم السن التي ستؤهلهم للالتحاق بالمدارس ، مما يساعد السلطات المختصة على تهيئة العدد الكافي من المدارس في مناطق القطر المختلفة •

كما ان توزيع السكان حسب الجنس والحالة الزوجية وفئات العمر ودراسة الجداول الخاصة بهذا التوزيع لا تعتبر ذات اهمية بالنسبة لتأثير حوادث الزواج على معدل الولادات وزيادة السكان فحسب ، وانما تظهر اهميتها بالقائها الضوء على مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية • ففترات الانتعاش الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة والرفاه يصاحبها عادة زيادة في نسبة عدد المتزوجين والمتزوجات بصورة مبكرة • وعلى العكس في فترات الكساد ، لذا فان هذه الجداول تعتبر بمثابة (البارومتر) الذي يدلنا على انتعاش القطر اقتصاديا •

٤ - الخصائص الاقتصادية : وتشمل (٣٦) :

أ - نوعية النشاط الاقتصادي :

لابد من التعرف على نوعية النشاط الاقتصادي لغرض تحديد (السكان الفعال اقتصاديا) و (السكان غير الفعال اقتصاديا) ويشمل السكان الفعال الاشخاص الذين يعملون والاشخاص العاطلين الذين يبحثون عن عمل • اما السكان غير الفعال فيشمل الاشخاص المتفرغين للاعمال المنزلية والطلاب المتفرغين للدراسة والاشخاص الذين لهم ايراد ولا يعملون كاشخاص الذين يستلمون الرواتب التقاعدية والايجارات والاعانات وارباح الاسهم وغيرهم •

(٣٦) راجع عبدالحسين زيني ، المصدر السابق ، ص ٢٥ •

ب - المهنة :

ويقصد بها نوع العمل الذي يقوم الشخص العامل ويقضي أغلب وقته في ادائه (أو العمل الذي كان يقوم به بالنسبة للشخص العاطل) • بغض النظر عن نوع النشاط الاقتصادي في حالة كونه مستخدماً أو مستخدماً • ولغرض المقارنة الدولية يفضل تصنيف كافة المهن بحيث تكون منسجمة مع التصنيف الدولي القياسي للمهن (ISCO) (٣٧) •

ج - الصناعة :

ويراد بها نوع المؤسسة التي يشتغل أو اشتغل فيها الشخص ، وكذلك القطاع الذي يعمل فيه فيما إذا كان اشتراكي ام خاص • ولاغراض المقارنة الدولية لا بد من اقتباس التصنيف القياسي الدولي الصناعي لكافة النشاطات الاقتصادية (ISIC) (٣٨) •

د - الحالة العملية :

فيما إذا كان الشخص مستخدماً أو يعمل لحسابه أو مستخدماً لشخص آخر أو مؤسسة أخرى • وقد يكون الشخص عضواً في تعاونية للإنتاج (كأن يكون عضو تعاونية زراعية أو عضو مزرعة جماعية) ، أو عاملاً في العائلة ، أي انه يشتغل مقدار من الوقت باجور أو بدونه في مؤسسة اقتصادية يديرها أحد افراد عائلته •

وقد تضمنت الحقول من (٤١ - ٤٧) في استمارة التعداد العام للسكان كافة الخصائص والانشطة الاقتصادية عن الفرد •

(٣٧) حول تفاصيل ذلك راجع :

U.N., International Labour Office, ILO, International Standard Classification of Occupations Geneva, 1969.

(٣٨) حول تفاصيل ذلك راجع :

U.N., Statistical Office, Indexes to the International Standard Industrial Classification of All Economic Activities, Statistical Papers, Series M No. 4, Rev. 2 Add. I, New York, 1971 PP. 1—25.

وتعطي الجداول الاحصائية الخاصة بتوزيع السكان العاملين حسب مجالات العمل ونوعه مؤشرات عن مدى كفاية القطر واقتناره الى الافراد الذين يعملون في مهنة معينة مما يساعد الدولة على اتخاذ الوسائل اللازمة لمعالجة النقص في الايدي العاملة .

كذلك فان الجداول الخاصة بتوزيع السكان حسب الجنس وفئات العمر والقوة البشرية تعطي مؤشرات عن عدد السكان العاطلون عن العمل والاجراءات التي ستتخذ لتوفير فرص العمل للجميع .

٥ - الخصائص الحضارية :

وتشمل اللغات التي يتقنها الفرد ، كاللغة الام واللغة الاعتيادية ، واللغات الاخرى التي يجيدها . ويقصد باللغة الاعتيادية اللغة التي يتكلم بها الشخص في بيئته بصورة مستمرة أو على الاغلب . وتتضمن الخصائص الحضارية ايضا الصفات الاخلاقية والدينية وكذلك القومية وتشتمل على معلومات عن المجموعات المتمايزة في القطر بسبب الجنس أو اللون أو اللغة أو المعتقد أو العادات وغيرها . وتضمنت الحقول (٢٨ - ٢٩) الواردة في استمارة التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ بعض تلك الخصائص .

٦ - الخصائص الثقافية :

وتتضمن معلومات عن الشخص فيما اذا كان اميا أو متعلما ومعرفة مستواه الثقافي واستمراره في الدراسة . والمتعلم (هو الشخص القادر على القراءة مع الفهم ، ويستطيع ان يكتب عبارة قصيرة عن شؤون الحياة اليومية بأية لغة كانت) (٣٩) . ولذلك يعتبر الشخص القادر على القراءة فقط اميا ، وكذلك الذي يقرأ أو يكتب الارقام أو اسمه الخاص فقط .

أما المستوى الثقافي فالمقصود به المرحلة الدراسية التي اكملها الشخص (ابتداءً بالحضانة وانتهاءً بالتخصص العالي) .

(٣٩) عبدالحسين زيني ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .

وبالنسبة للأشخاص الذين لا تزال دراستهم مستمرة في إحدى هذه المراحل فاما ان تجمع المعلومات عن المستوى الذي اكملوه أو الدراسة الجارية التي بلغوها •

وقد وردت الخصائص الثقافية في الحقول (٣٤ - ٤٠) من استمارة التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ • كما خصص المربع (ب) لمعرفة عدد الاميين الحاضرين ليلة التعداد ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٤٥ سنة (**).

والجداول الاحصائية التي تتضمن توزيع السكان حسب الجنس وفئات العمر ومعرفة من يحسنون القراءة والكتاب والحالة العلمية هي حجر الزاوية بالنسبة للسياسة التعليمية ومكافحة الامية ، حيث تظهر للاجهزة التربوية مدى انتشار الامية ، ونسبة المتعلمين في مختلف انحاء القطر وبالتالي تثير السبيل لهذه الاجهزة عند اقدامها على فتح مراكز مكافحة الامية (**). ، وتيسير التعليم لابناء الشعب وتنويع هذا التعليم حسب حاجة البلد وخطط التنمية التي تنتهجها الدولة •

(*) أظهرت النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ ان عدد الاميين الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥ - ٤٥) سنة يبلغ (٢٢٥٤٢٣٥) نسمة منهم (٧٤٢٥١٤) من الذكور و (١٧١١٦١١) من الإناث . وتشكل نسبة الاميين ٩٦٪ من مجموع السكان في القطر . (المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء) •

(**) بلغ عدد مراكز مكافحة الامية عام ٥٨ - ١٩٥٩ ، في عموم القطر ، نحو ٥٧٧ مركزا (١٣٧ للإناث و ٤٤٠ للذكور) يدرس فيها (١٨١٧) رجلا و (٩١٩) امرأة في حين ارتفع العدد في عام ١٩٧٧ الى (١١٤٢) مركزا للذكور و (١١١٥) مركزا للإناث تضم (٥٧٩٠١١٧) دارسا ودارسة (٤٩٠١٥٧) ذكور و (٦٨٤٢٢) اناث . وبلغ عدد المعلمين في تلك المراكز ١٥٥٧ معلما ومعلمة بالإضافة الى ٣٦٨٨ محاضرا ومحاضرة وتخرج من هذه المراكز ١٠٥٣٣ دارسا ودارسة •

ان التعرف على نسبة الامية في مناطق القطر المختلفة سيساعد في رسم الخطة التفصيلية للحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية وفقا للاطار الذي جاء في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي * والعمل جار في رسم الخطة المذكورة من أجل تطبيقها عام ١٩٧٨ * وقد تم اكمال تشكيلات الامانة العامة للمجلس الاعلى لمحو الامية الالزامي وتعليم الكبار *

٧ - الخصوبة :

وتتضمن معلومات عن مجموع الاطفال المولودين احياء (باستثناء حالات الاسقاط والمواليد الموتى من جميع النساء المتزوجات والارامل والمطلقات والمفترقات * وتضمنت استمارة التعداد العام للسكان في الحقول (٣١ - ٣٣) معلومات عن الخصوبة مثل مدة الحياة الزوجية وعدد الاطفال المولودين احياء والباقيين على قيد الحياة * ومن تلك الحقول تتعرف على حالة وفيات الاطفال وعلاقة ذلك بالوضع الصحي العام في القطر *

٨ - الاسكان :

ان الجداول الاحصائية الخاصة بتوزيع الاسر حسب كثافتها ، ونوع المسكن الذي تقيم فيه وعدد غرفه ومدى توفر المياه الصالحة للشرب ، لها أهمية كبيرة بالنسبة لدوائر الاسكان والدوائر الصحية والاجتماعية ، حيث ان السكنى في مساكن لا تتوفر فيها الشرائط الصحية ، كالاكواخ والصرائف، أو سكن عدة عوائل في دار واحدة ، أو عدم توفر المياه الصالحة للشرب يؤدي الى مشاكل صحية واجتماعية عديدة ، مما يتطلب وضع الخطط الكفيلة بمعالجة ، مشاكل السكن حسب مؤشرات هذه الجداول * وقد تضمنت الحقول (١١ - ١٨) في استمارة التعداد العام ، كافة المعلومات عن عدد المساكن ونوعيتها وعدد غرفها وملكيته ومدى توفر خدمات الماء والكهرباء فيها وعدد الاسر في كل منها *

ولكي تتم الفائدة المرجوة من التعداد العام للسكان يتطلب الامر تحويل الحقول التي تتضمنها استمارة التعداد الى جداول احصائية مقارنة توضح احوال السكان في القطر . ومن تلك الجداول تتعرف على (٤٠) :

١ - الواقع الديموغرافي للمجتمع ليجرى على ضوءه التخطيط الشامل لجميع نواحي الحياة . وفي هذا المجال ينبغي التأكيد على نمو وتركيب السكان لا سيما التركيب النوعي والعمرى والاقتصادي والحالة الزوجية . فهو مهم لكثير من التحليلات الديموغرافية ولمعرفة حاجة السكان لبعض الخدمات . اذ ان تصنيف السكان الى ذكور واثاث حسب فئات العمر يمثل جانبا لاغنى عنه في الاسس اللازمة لدراسة القوة البشرية والاحتياجات الخاصة بالمدارس والاسكان وانواع من السلع والخدمات . ولو تم الربط بين هذه البيانات والاحصاءات الحيوية لامكن حساب مقاييس اساسية لعوامل نمو السكان مثل معدلات التكاثر ودوال جدول الحياة . كما انها تعتبر نقطة البداية لاسقاطات السكان بطريقة المركبات .

وان تصنيف بيانات الحالة الزوجية حسب السن والنوع امر مهم لكثير من التحليلات . فمن خلالها يمكن ان تتوفر مادة لدراسة السن عند الزواج ، وتعدد مرات العزوبية والتمرل والطلاق كعوامل مؤثرة في نمو السكان عن طريق تأثيرها على الخصوبة . كما تؤثر على احتياجات الاسكان والسلع الاستهلاكية عن طريق تأثيرها على تكوين الاسرة وتركيبها .

٢ - التعرف على القوة البشرية ومن خلالها يمكن معرفة حجم القوة العاملة لتعميق مساهمتها في عملية التنمية . وتعتبر الدراسات المتعلقة بنمو وتركيب وتوزيع القوة البشرية على جانب كبير من الاهمية في تحديد

(٤٠) حول التفاصيل راجع : البرامج القومية لتحليل بيانات تعداد السكان كدليل في التخطيط ورسم السياسة ، ص ١٨ - ٤٥ .

السياسة وتخطيط البرامج التي تهدف الى استغلال الموارد البشرية القومية استغلالا كاملا فعلا . ويعد توفير البيانات الاساسية لاسقاطات القوة البشرية واحدا من اهم أهداف الدراسات الديموغرافية في هذا المجال ، اذ تمثل هذه الاسقاطات الاداة الرئيسية للتخطيط الاقتصادي . كما تفيد في بعض الاغراض كتقدير عدد الوظائف اللازمة في السنوات المقبلة لضمان العمالة الكاملة والعدد الصافي للداخلين في قوة العمل في الاعمار الدنيا ، والعدد الصافي للمنسحبين منها في الاعمار العليا وتقدير حجم الاستثمارات اللازمة لاستصلاح الاراضي ، وسائر انواع اجهزة الانتاج اللازمة لاستخدام قوة العمل المنتظرة بكفاءة ، وعدد العمال الواجب تدريبهم لانواع العمالة المختلفة ، والعدد المطلوب نقلهم من منطقة الى اخرى ، ومن احدى قطاعات الاقتصاد الى قطاع آخر لتتم اهداف خطة التنمية .

٣ - توزيع سكان القطر على اساس الوحدات الادارية الصغرى بما يفيد المخططين في اسس جديدة لتوزيع مشاريع خطط التنمية والخدمات بشكل يضمن العدالة في توزيعها . وتوزيع السكان يساعد على تحديد البيئة الحضرية والبيئة الريفية حيث يمكن الوقوف من خلال ذلك التحديد على عمق الفوارق بينهما وبالتالي توسيع الخدمات في الريف لتحسين واقعه الاجتماعي ، اذ ستساعد على تقليص حجم الهجرة الريفية الى المدن .

ان نتائج الدراسات المتعلقة بتوزيع السكان داخل الدولة وعلاقة ذلك بالفرص الاقتصادية المتاحة ، والهجرة الداخلية لها علاقات عديدة بمسائل السياسة وتخطيط البرامج الاجتماعية والاقتصادية . فهي ذات صلة مباشرة بسياسة توطين مشروعات التنمية ، كما انها تتصل بسوازنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين قطاعي الريف والحضر ، وبين أوجه النشاط الزراعي وغير الزراعي .

٤ - التعرف على خدمات التعليم وحجم الامية في المجتمع لكي تتخذ الاجراءات اللازمة لمعالجتها . فالتعداد يوفر بيانات مهمة عن مستوى التعليم واحتياجات السكان التعليمية في مختلف مناطق القطر . وعن طريق تحليل تلك البيانات يمكن تقدير الموقف التعليمي ، وقياس الفوارق الخاصة بهذا الموقف في مختلف اجزاء الدولة ولمختلف طوائف السكان . وكذلك لتقدير التغيرات التي حدثت خلال العقود السابقة . ويمكن دراسة احتياجات التنمية التعليمية بالرجوع الى تحليل المتطلبات التعليمية الحالية والمتوقعة في المستقبل للعاملين في الانواع العديدة من النشاط الاقتصادي بالنسبة الى المستويات العلمية للسكان وقوة العمل . ويجب الاهتمام بصفة خاصة بالتوزيع الجغرافي لطلبة المدارس حاضرا ومستقبلا والتغيرات في القيد ومستوى التعليم والاحتياجات التعليمية للسكان في مختلف اجزاء الدولة . ولهذا فان التصنيف المساحي سيكون مفيدا في تبويات التعداد الخاصة بالتعليم .

٥ - التعرف على الخدمات الصحية وتوزيعها في القطر ، اذ يعتبر التقييم الدوري للخدمات الصحية ، كما وكيفا ، ومدى فعالية هذه الخدمات في رفع المستوى الصحي العام للدولة امرا اساسيا ، حيث ان هذه الدراسات - واساسها البيانات الصحية في التعداد - تحدد المناطق التي يلتزم تدعيم الخدمات والمرافق بها كي يتم توفيرها على نطاق جغرافي اوسع ، كما انها ستفيد أيضا في تحديد قطاعات السكان ذات المشاكل الصحية الخاصة ومن الضروري عند تقييم الخدمات الصحية ان يراعي شكل التوزيع الجغرافي للمرافق ومدى فعاليتها في خدمة مجموعات السكان التي اقيمت من أجلهم . وتعتبر بيانات مواقع المستشفيات والعيادات وموظفي الصحة وبيانات توزيع السكان حسب الوحدات الجغرافية للدولة ، ومتوسط عدد الافراد لكل سرير بالمستشفيات ولكل طبيب أو ممرضة . تعتبر مقاييس مهمة لتوافر الخدمات الصحية .

٦ - التجمعات السكنية في المدن والارياف والكثافة السكانية فيها لكي يسكن القضاء على الاختناقات التي تصاحب العملية الانتاجية والتسويقية للمواد الاستهلاكية . ومن تلك التجمعات تتعرف ايضا على احتياجات الاسكان وبالتالي وضع الحلول المناسبة لازمة السكن .

ويمكن قياس حجم الاحتياجات السكنية عن طريق اجراء مقارنة بين حصر الوحدات السكنية القائمة ، وبين تقدير عدد الوحدات التي تحتاجها الدولة لاسكان العدد الحالي من السكان وفق معايير معينة للاسكان المناسب .

وعند تقدير احتياجات الاسكان القومية ، حاضرا ومستقبلا ، وعند التخطيط لتغطيتها لا بد وان تراعي الاتجاهات الخاصة بعدد وتركيب الاسر المعيشية وعلاقة تلك الاتجاهات بنمو وتركيب السكان . فمثل هذه الدراسات تفيد كذلك في التحليلات والتنبؤات المتعلقة بالطلب على السلع والخدمات الاخرى التي تستهلكها الاسر .

تطور التعدادات السكانية في العراق

وردت بعض البيانات السكانية في تقارير القناصل البريطانيين العاملين في العراق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وكان لها اهمية في تقدير عدد السكان آنذاك بالرغم من انها قد اعتمدت بالاصل على التخمين . ويمكن اعتبار اولى تخمينات سكان العراق الحديث ما جاء في تقرير القنصل البريطاني (السير أي . بي . كامبل) A.B. Kambell عن ولاية بغداد عام ١٨٦٦ - ١٨٦٧ حيث بلغ عدد سكان العراق في حدود (١٠٠٠٠٠٠) نسمة منهم ٢٤٪ من سكان المدن و ٧٦٪ من أبناء القرى والبوادي .

وفي ١٨٩٠ قامت الحكومة العثمانية بتسجيل جزئي لسكان الولايات التابعة لها ومنها الولايات العراقية . وقد نشر المسيو (فيتال كوينه) نتائج ذلك التسجيل^(٤١) ، فبلغ عدد سكان العراق بموجبه (١٨٢٦٠٠٠) نسمة . وفي أوائل القرن العشرين وردت بيانات احصائية مهمة عن سكان العراق في تقارير وزارة الحربية البريطانية . وفي سنة ١٩١٩ بلغ عدد سكان القطر بموجب تخمينات السلطات العسكرية البريطانية ما يقارب من ٢٨٥ مليون نسمة ، حيث اعتمد تخمين السكان في المدن على اساس تعداد الدور . في حين تم حساب سكان الريف على اساس حصيلة الضرائب المفروضة على الانتاج الزراعي والحيواني . فيما حسب البدو على اساس المتبقي من جملة السكان^(٤٢) .

وهناك بعض المعلومات الاحصائية المستقاة من تسجيل السكان الذي اجرته الحكومة العراقية لاغراض التجنيد الاجباري والانتخابات في ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ، حيث بلغ عدد السكان بموجب هذا التسجيل (٣٣٣ ٥٣٨٠) وفي اوائل عام ١٩٢٦ شكلت دوائر النفوس في العراق^(*) . فبوشر بتسجيل السكان في كافة انحاء العراق في تشرين الاول من عام ١٩٢٧ .
تسجيل عام ١٩٢٧ :

اجرى هذا التسجيل في ١/ تشرين الاول/ ١٩٢٧ ، وانهى في اواخر عام ١٩٢٨ . وبلغت نفوس العراق بموجبه (٢٩٦٨٠٥٤) نسمة^(٤٤) . وقامت

(٤١) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ج ١ ، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، صيدا - بيروت ، ٩٦٥ ص ٣٧-٣٩ .

(٤٢) فاضل الانصاري ، سكان العراق : دراسة ديموغرافية - جغرافية مقارنة ، ط ١ ، (مطابع ألف باء ، دمشق ، ١٩٧٠ ، هامش ص ٣٧ - ٣٨)

(٤٣) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ص ٣٨ ، ومحمود فهمي درويش ، مصطفى جواد ، احمد سوسة ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، (بغداد ، ١٩٦١) ، ص ٥٩ .

(*) يقال ان والي بغداد مدحت باشا قام بانشاء اول دائرة للنفوس عام ١٨٧٠ .

(٤٤) فاضل الانصاري ، المصدر السابق ص ٣٨ .

يجمع البيانات المطلوبة لجان خاصة من العدادين اتخذت الجوامع والمدارس والاماكن الحكومية مقرا لها في المدن والقصبات . اما في الارياف فقد جرى احصاء سكان بعض المناطق تخمينيا ، بينما لم يرد في الاحصاء اي ذكر لنفوس مناطق اخرى . وبعد انتهاء عملية التسجيل بيضعة اشهر ظهر للسلطات الحكومية فشل العملية فألغتها في نهاية آذار ١٩٣١ ، لفقدانها الكثير من المقومات الحديثة والاساليب العلمية في التعداد .

تسجيل عام ١٩٣٤ :

في حزيران عام ١٩٣٤ أعيد تشكيل مديرية النفوس العامة^(٤٥) لاعادة تسجيل النفوس بصورة صحيحة ويشمل المدنيين وابناء العشائر . وفي اواسط أيلول من عام ١٩٣٤ بوشر في التسجيل . ولما لم تكن نتائج التسجيل كاملة ، استؤنفت العملية مرة اخرى في أوائل حزيران من عام ١٩٣٥ ، وبلغ عدد السكان في هذا التسجيل (٣٢١٣٠٧٤) نسمة^(٤٦) .

وقامت بعملية جمع البيانات لجان استقرت في الاماكن العامة حيث كانت تستدعي رؤساء العوائل للادلاء بالبيانات المطلوبة عن افراد عائلاتهم امام تلك اللجان . وكان الغرض الاساس من هذا التسجيل هو متطلبات التجنيد العسكري الذي أصبح الزاميا منذ تلك الفترة ، ومعرفة نفوس العراق حسب الوحدات الادارية . ولذلك كان طبعيا ان ينهرب الكثيرون من الادلاء ببياناتهم وبالتالي وجود عدد من السكان غير المحصورين في التسجيل المذكور . ولم تبوب بيانات هذا التسجيل في جداول احصائية اذ أتلف أو فقد معظمها . وتسجيل عام ١٩٣٤ وان كان أفضل من التسجيل السابق الا انه يفتقر الى الكثير من المعلومات .

(٤٥) رياض ابراهيم السعدي ، الهجرة الداخلية للسكان في العراق ، ط ١ ، (مطبعة دار السلام) ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ٣٤ .

(٤٦) انظر : نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٥ ، ص ١ .

وقد وردت تقديرات اخرى للرقم المذكور منها (٣٢١٤٠٦٢٣) نسمة (الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦ ، ص ٢٧١) . وفي تقدير آخر (٣٢٦٠٥٠٠٠) نسمة .

تعداد عام ١٩٤٧ :

يمكن القول ان أول تجربة جادة في ميدان تعداد السكان تلك التي جرت في ١٩-١٠-١٩٤٧ ، اذ تهيأ له اسباب النجاح حيث اعتمد على اسس علمية جديدة وأعدت كشوف بالمعلومات المطلوبة لأغراض التسجيل ، واستخدمت فيه الطرق والآلات الحديثة لجمع وتصنيف المعلومات حسب الطريقة الفعلية (الواقعية) De Facto وقد تم العد بواسطة عدادين وهيئات تزور العائلات في بيوتها لاستيفاء البيانات المطلوبة في كشوف اسئلة التسجيل . وقد جرت عملية التعداد في يوم واحد في المناطق الحضرية ، بينما خصصت للارياف مدة عشرة ايام . الا ان عملية الميدان الفعلية في جمع المعلومات في الاهوار والمناطق النائية قد بدأت قبل يوم التعداد بحوالي الشهر ، وانتهت العملية في نفس يوم التعداد (٤٧) .

واستهدفت الحكومة من عملية التعداد هذه الحصول على أدق وأسلم النتائج ، وكادت تجني ثمار ذلك لولا الصعوبات العديدة التي واجهت القائمين بتلك العملية . ولذلك يعتبر هذا التعداد ناجحاً الى حد ما وخاصة في المدن الا ان العملية لم تنجح في القرى والارياف نجاحها في المدن ، فقد تخلف عن التسجيل عدد كبير من المواطنين . ظهر ذلك من مقارنة نتائجه مع نتائج تعداد ١٩٥٧ . ولعل اهم الاسباب التي ادت الى فشل هذا التعداد في الارياف هي (٤٨) :

١ - قلة الخبرة والتجربة حيث كان اول تعداد يجري حسب الاسس والاساليب العملية الحديثة ولذلك كانت التحضيرات لهذا التعداد غير كافية لشمول سكان الارياف بالتعداد .

(٤٧) فاضل الانصاري ، المصدر السابق ، ص ٣٩ ، ورياض السعدي ، المصدر السابق ص ٣٦ .

(٤٨) Doris G. Adams, Current Population Trends in Iraq, The Middle East Journal, Vol. 10, No. 2, Spring 1956, PP. 152—153.

وعبدالحسين زيني ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

٢ - صعوبة تسجيل الفلاحين المتنقلين والقبائل الرحالة .
٣ - الخوف من الضرائب الزراعية والخدمة العسكرية ولذلك لم تعط المعلومات الدقيقة في هذا الشأن لا سيما وان أبناء الريف يجهلون اعمارهم ولا يعطون المعلومات العائلية الدقيقة .

وقد بلغ عدد سكان العراق بموجب تعداد عام ١٩٤٧ (٤٨١٦٨١٥) نسمة^(٤٩) ، منهم (٢٢٥٧٣٤٥) من الذكور و (٢٥٥٨٨٤٠) من الاناث ، ويدخل ضمن هذا الرقم عدد البدو البالغ ١/٤ مليون شخص ، ويمكن تقدير العدد بما يقرب من (خمسة ملايين) شخص^(٥٠) . ويعتقد بعض الباحثين انه لو اضيف عدد القبائل الرحالة والفلاحين الذين لم يسجلوا لبلغ العدد اكثر من (٥٥) مليون نسمة^(٥١) .

ومما يؤخذ على هذا التعداد انه لم يتضمن احصاء الجاليات العراقية في الخارج ، ولا القبائل البدوية بالداخل ، بل ولا حتى بعض القرى . فضلا عن ادعاء بعض العراقيين بالجنسية الاجنبية ، واعطاء معلومات مغلوطة عن الاعمار . بالاضافة الى نواقص اخرى تتعلق بمحتوى بيانات التعداد او دقتها .

تعداد عام ١٩٥٧ :

أجرى هذا التعداد يوم ١٢-١٠-١٩٥٧ ، وتم بطريقتين اولهما الطريقة الفعلية (الراهنة) في المدن والقصبات ، حيث يقوم كل عداد بتسجيل الاشخاص المقيمين في كل دار على استمارة التسجيل العام خلال مدة اثنتي عشرة ساعة . اما الضواحي والقرى والبقاع فقد اتبعت فيها الطريقة الثانية وهي طريقة الهيئات المتجولة (التعداد النظري) واستمرت مدة ٤٥ يوما ، حيث تناسب كل من هاتين الطريقتين طبيعة المنطقة التي جرت فيها . وقد

(٤٩) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء .

(٥٠) نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٥ : (مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء بغداد ١٩٧٣) ص : ١ .

Doris G. Adams, Op. Cit., P. 153.

(٥١) عبدالحسين زيني المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

اتتهت عملية التسجيل يوم ١٥-١٢-١٩٥٧ • وبلغ عدد سكان العراق بموجب هذا التعداد (٦٣٣٩٩٦٠) نسمة (٥٢) •

وقد اعتبر هذا التسجيل أنجح تعدادات السكان التي سبقته • وقد شمل ، و لأول مرة سكان البوادي الثلاث وكذلك الجاليات العراقية في الخارج ولذلك أقرت المادة الرابعة من قانون الاحوال المدنية رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٤ المعدل اعتباره اساسا لقيود العراقيين ، وكل تعداد عام يعقبه يكون لاغراض احصائية بحتة أي ان تلك السجلات ستبقى دائمية دون تبديل •

ورغم نجاح عملية التسجيل من الناحية الاحصائية ، حيث قدرت نسبة نجاحها بـ ٩٥٪ ، الا ان التسجيل المدني قد احتوى على عدة اخطاء في القيود (٥٣) •

وتضمن تعداد عام ١٩٥٧ (٣٧) جدولا صنفت على مستوى الوحدات الادارية الصغيرة وبشكل تتقاطع فيه البيانات ، مما يخدم الكثير من اغراض البحوث • وقد طبعت سجلاته بنسختين حفظت احدهما في ديوان مديرية الاحوال المدنية وأرسلت الاخرى الى دوائر النفوس • وقد زودت كل عائلة ببطاقة خاصة دون فيها رقم استمارة تسجيلها في التعداد المذكور للافادة منها عند المراجعة •

وقد كان هذا التعداد اكثر دقة وكمالا وشمولا من سابقه ، ومع ذلك فانه لم يخل من بعض الجوانب السلبية فيه • منها مثلا انه لم يقسم السكان حسب القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية لمعرفة عدد السكان الفعال ومتعلقهم في كل قطاع على ان اهم الجوانب السلبية في التعداد هي الاخطاء الكثيرة التي ارتكبت في تصنيف المعلومات بعد ذلك حيث ان البيانات المصنفة ، تكاد تكون مشتملة على كل اخطاء التصنيف ، بالاضافة الى الكثير من اخطاء التسجيل •

(٥٢) وزارة الداخلية ، مديرية النفوس العامة ، المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧ ، (العراق ، الجاليات العراقية) ، دار التضامن للتجارة والطباعة والنشر ، بغداد ، ص : ب ، ل •

(٥٣) نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٥ ، ص : ا •

تعداد عام ١٩٦٥ :

أجرى هذا التعداد في ١٤-١٠-١٩٦٥ ، أي قبل الموعد المحدد له بسنتين .
وقد اتبعت الطريقة الانية في اجرائه ، اي طريقة التعداد الفعلي في مراكز
الوحدات الادارية وداخل حدود البلديات في يوم التعداد ، وطريقة الهيئات
المتجولة أي طريقة التعداد النظري التي تمت خلال مدة اقصاها ٤٥ يوما في
الضواحي والارياف وكذلك في تسجيل العراقيين خارج القطر من قبل الهيئات
الدبلوماسية .

ورغم الاستعدادات الضخمة التي أعدت لهذه العملية ، الا انها لم تخرج
بذات النتائج التي حصلت عليها من وراء التعداد العام لسنة ١٩٥٧ ، بسبب
الظروف المحيطة بالبلاد آنذاك . بالاضافة الى الظروف الاستثنائية في الشمال .
لذلك فأن هذا التعداد لم يشمل كل السكان . كما انه لم يتح الوقت الكافي
للمسؤولين للقيام بالتحضيرات اللازمة له ، مما تعذر معه الحصول على أفضل
النتائج الاحصائية المطلوبة .

وقد اضطلعت مديرية الاحوال المدنية بمهمة استخراج الجداول
الاحصائية بعد انتهاء عملية التعداد(*) . وبلغ عدد سكان العراق بموجب
هذا التعداد نحو من (٨٠٩٧٢٣٠) نسمة(٥٤) .

ومما يجدر ذكره ان كافة التعدادات العامة التي جرت في العراق لها
سجل مدني خاص بها عدا تعداد ١٩٦٥ الذي لا ينسب له أي سجل مدني ،
حيث استهدف أغراضا احصائية بحتة .

يتضح مما تقدم ان الارقام التي تم الحصول عليها من التعدادات
الثلاثة الاخيرة هي التي يمكن الاطمئنان اليها والوثوق بها الى حد ما . أما
أرقام الفترة التي سبقت عام ١٩٤٧ ، وكما اتضح من طريقة اعدادها
وتخمينها ، فهي ليست بالمستوى المطلوب بحيث يمكن جعلها موضع دراسة
جدية لاستخلاص نتائج دقيقة يمكن الاطمئنان اليها .

(*) بعد ان طبع الجزء الخاص (بمحافظة نينوى - دهوك) اجل نشر البيانات
التفصيلية واكتفي بنشر (١١) جدولاً منها .

(٥٤) انظر نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٥ ، ص : ١ . ب .

ان في طليعة المهام التي حددها التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ، مهمة بناء دولة عصرية ثورية تعتمد التخطيط أساسا باعتباره ضرورة لا غنى عنها لاجراء التحولات الاشتراكية في القطر (٥٥) . وعملية التخطيط هذه تتطلب بيانات دقيقة عن مختلف الجوانب المتعلقة بالفرد العراقي واساليب معيشته ومستواه العلمي والثقافي ونوع السكن ومدى مساهماته بالانشطة الاقتصادية المختلفة . ومن اجل تهيئة تلك البيانات قررت القيادة السياسية في القطر العراقي اجراء تعداد عام يوم الاثنين ١٧-١٠-١٩٧٧ (**). وقد اتخذت الاستعدادات المطلوبة من أجل تنفيذ تلك العملية ، حيث أجرى تعداد تجريبي في السابع من آذار ١٩٧٧ لمعالجة أية سلبيات قد تبرز اثناء تطبيق عملية التعداد . وأختيرت لذلك نواحي من مناطق العراق المختلفة (الشمالية والوسطى والجنوبية) هي نواحي (عينكاوة) بمحافظة أربيل و (المدحتية) بمحافظة (بابل) و (اكد) بمحافظة ذي قار .

وبعد نجاح تلك العملية شرعت اللجان المختصة بتنفيذ المرحلة من تلك الاستعدادات حيث قامت بعملية الحصر والترقيم التي بدأت في الاول من شهر حزيران من عام ١٩٧٧ . كما تم تهيئة الكوادر المدربة ، فقد تم اعداد (١٢٠) ألف عداد في انحاء القطر ، كما وفرت وسائل النقل المطلوبة واستخدمت الطائرات العمودية للوصول الى المناطق التي يتعذر وصول السيارات ووسائل النقل الاخرى اليها لغرض شمول كافة المواطنين الذين لا تصل اليهم تلك الوسائل ، وهذا اما أهميته عمليات التعداد السابقة مما

(٥٥) راجع : وزارة الاعلام ، في ضوء التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ، سلسلة الكتب الاعلامية رقم ٥٥٩ (د) الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ٣٩ - ٤٠ .

(*) يشمل هذا الرقم سكان العراق داخل القطر .

(**) اختير يوم (الاثنين) لاجراء التعداد لانه يتوسط الاسبوع واكثر ايامه استقرارا حيث تخف فيه حركة سفر المواطنين وتنقلاتهم .

تسبب في قصورها وعدم شموليتها • وقد رافقت تلك الاجراءات حملات اعلامية مكثفة في جميع انحاء العراق ، تمكنت من ان تلفت انظار المواطنين كافة الى أهمية التعداد واهدافه وضرورة الاداء بـمعلومات دقيقة وصحيحة للعدادين •

ومما يجدر ذكره ان عمليات التعداد السابقة لم تكن بالمستوى المطلوب مقارنة بعملية التعداد الاخيرة ، وذلك لاسباب عديدة منها قلة الامكانات المادية والفنية ، وانعدام الوعي الاحصائي ، وضعف الثقة بين المواطنين والحكومات التي كانت قائمة وقتذاك ، وعدم تعميم تبويبات استمارة التعداد بصورة تفي باحتياجات التحليل ، وانعدام الاجهزة المتخصصة التي تقوم بالتعداد ، وقلة العاملين المدربين • ولذلك فأن الارقام المستخلصة لم تكن دقيقة وشاملة ، فضلا عن ان هدف التجارب السابقة يكاد محصورا في تثبيت قيود المواطنين لغرض منح دفاتر النفوس اي انها لم توفر البيانات الكافية عن التركيب السكاني بحيث يمكن الاعتماد عليها في عملية التخطيط •

هنالك اذن فرق كبير بين عملية التعداد الاخيرة ، وتجارب التعداد السابقة من ناحية المحتوى والهدف والامكانات المتاحة والاساليب العلمية التي استخدمت في التعداد والتي ستستخدم في استخلاص نتائجه • بالاضافة الى ان وعي الجماهير بأهمية التعداد وانعكاساته الايجابية على تنمية القطر قد وفر مناخا مناسباً لنجاح تلك العملية •

ولعل اولى المهام التي يمكن استخلاصها من عملية التعداد الاخيرة (لعام ١٩٧٧) هي التعرف على عدد السكان وتباينهم الاقليمي بما يفيد المخططين في وضع أسس جديدة في توزيع مشاريع التنمية والخدمات واستفادة كل فرد منها • ومن عملية التعداد يمكن معرفة الحلول المناسبة لازمة السكن وبناء المدارس والجامعات ، والتعرف على واقع المرأة العراقية تمهيدا لمعالجة لجوانب السلبية في حياتها ، ومعرفة مستوى معيشة الفرد

العراقي ومصدر دخله والتعرف على احوال الريف وحجم الهجرة الداخلية
واسبابها لكي يمكن ايجاد العلاج المناسب لها .

وكان للجهد الكبير الذي بذله المواطن العراقي دور مهم في انجاح
عملية التعداد وذلك لان نجاحها يعني تصعيدا للمسيرة الثورية واستكمال
حلقاتها من أجل خدمة اقتصادنا الوطني واللاحق بركب التطور الذي يشهده
علمنا اليوم .

وفي الرابع والعشرين من تشرين الاول ١٩٧٧ ظهرت النتائج الاولية
للتعداد السكاني الاخير^(٥٦) وتبين من تلك النتائج ان عدد نفوس العراق
بلغ (١٢١٧١٤٨٠) نسمة بما فيهم افراد الجاليات العراقية في الخارج
والبالغ عددهم (١٤١٧٣٠) نسمة(*) . وبلغ عدد الذكور في داخل القطر
(٦٢٢٤١٩٥) نسمة والاناث (٥٨٠٥٥٦٥) نسمة ، وعليه فان نسبة النوع
تبلغ ١٠٧٪ أي ١٠٧ ذكور لكل ١٠٠ اثنى .

وأظهرت نتائج التعداد ان مجموع سكان الحضر في المناطق الواقعة
داخل حدود امانة العاصمة والبلديات هو (٧٦٤٠٦٧٥) نسمة أي بنسبة
٦٣٥٪ الى مجموع سكان القطر . بينما بلغ مجموع سكان الريف
(٤٣٨٩٠٨٥) نسمة .

كما اظهرت النتائج المذكورة ان الكثافة السكانية في القطر تبلغ (٢٨)
شخصا لكل كيلومتر مربع واحد . وان عدد سكان محافظة بغداد يبلغ
(٣٢٠٥٦٤٥) نسمة ، أي ما يعادل ٢٦٦٪ من سكان القطر .

اما عدد البدو والقبائل الرحالة وشبه الرحالة فقد بلغ (٩٤٨٥١) نسمة
منهم (٤٨١٠٩) ذكور و (٤٦٧٤٢) اناث .

(٥٦) راجع الجهاز المركزي للإحصاء، هيئة التعداد العام والدراسات السكانية .

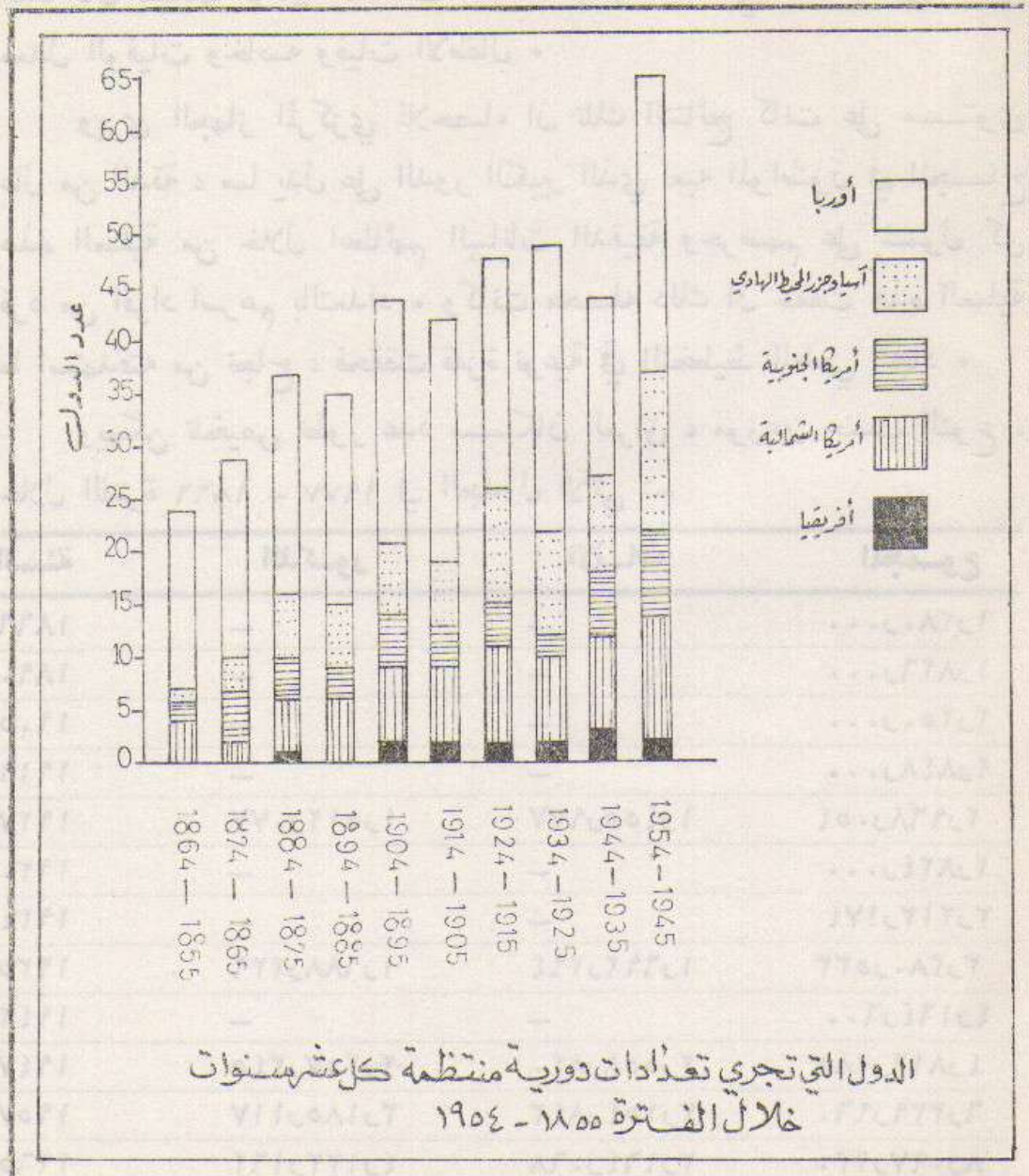
(*) نشر الرقم في الصحف العراقية (١٤٢٢٨٠) نسمة .

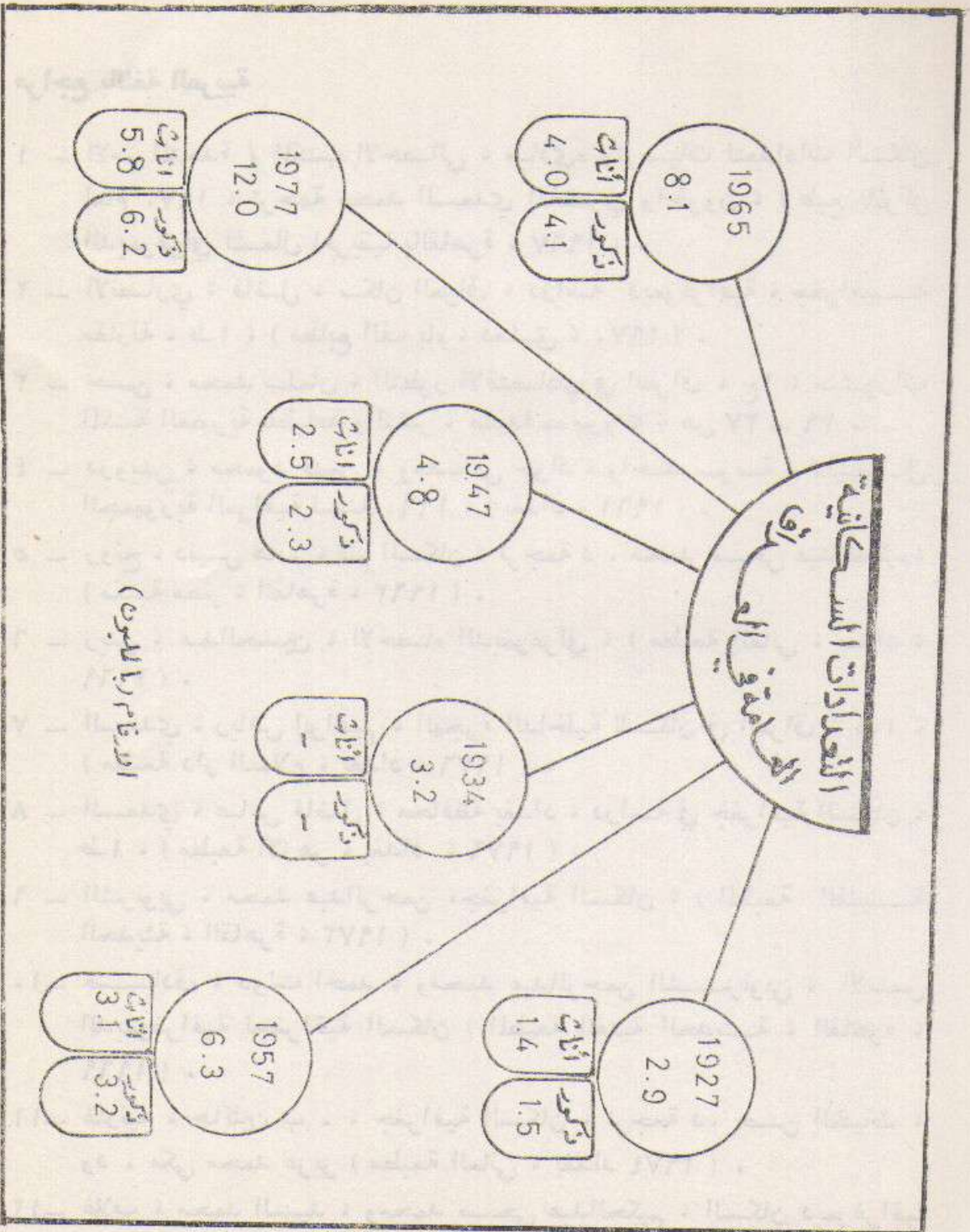
وقد زاد عدد سكان العراق داخل القطر عام ١٩٧٧ عن عددهم عام ١٩٥٧ بمقدار (٥٧٠١٤٩٢) نسمة . وعلى هذا فان معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٧٧ كان بمقدار ٣/٣٣٪ والزيادة الكبيرة هذه كان تتيحها توفير الخدمات الصحية والوقائية التي ساعدت على خفض معدل الوفيات وخاصة وفيات الاطفال .

ويرى الجهاز المركزي للاحصاء ان تلك النتائج كانت على مستوى عال من الدقة ، مما يدل على الدور الكبير الذي لعبه المواطنون في انجاح هذه العملية من خلال اعطائهم البيانات الدقيقة وحرصهم على شمول كل فرد من افراد اسرهم بالتعداد . وكانت محصله ذلك ان حققت هذه العملية ما استهدفته من نجاح ، فحققت قفزة نوعية في التخطيط العلمي الجاد . ويمكن تلخيص تطور عدد سكان العراق ، موزعين حسب النوع ، خلال الفترة ١٨٦٦ - ١٩٧٧ في الجدول الآتي :-

السنة	الذكور	الاناث	المجموع
١٨٦٦	-	-	١٢٨٠٠٠٠
١٨٩٠	-	-	١٨٢٦٠٠٠
١٩٠٥	-	-	٢٢٥٠٠٠٠
١٩١٩	-	-	٢٨٤٨٠٠٠
١٩٢٧	١٥١٢٠٧٧	١٤٥٥٩٧٧	٢٩٦٨٠٥٤
١٩٣٠	-	-	٢٨٢٤٠٠٠
١٩٣٤	-	-	٣٢١٣١٧٤
١٩٣٥	١٦٨٨٢٣٩	١٦٩٢٢٩٤	٣٣٨٠٥٣٣
١٩٤٢	-	-	٤١٦٤٠٠٠
١٩٤٧	٢٢٥٧٣٤٥	٢٥٥٨٨٤٠	٤٨١٦١٨٥
١٩٥٧	٣١٨٥١١٧	٣١٥٤٨٤٣	٦٣٣٩٩٦٠
١٩٦٥	٤١٣٣١٦٢	٣٩٦٤٠٦٨	٨٠٩٧٢٣٠
١٩٧٧	٦٢٢٤١٩٥	٥٨٠٥٥٦٥	١٢٠٢٩٧٦٠ (*)

المصدر : محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ص ٣٧ - ٣٩ .
عبدالحسن زيني ، الاحصاء الديموغرافي ، ص ١٥٧ .
نتائج التعداد السكاني العام للسنوات ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ .





مراجع باللغة العربية

- ١ - الامم المتحدة / المكتب الاحصائي ، مباديء وتوصيات لتعدادات السكان لعام ١٩٧٠ ، ترجمة محمد السعدي الخضري وآخرون ، (طبع بالمركز الديموغرافي لشمال افريقيا بالقاهرة ، ١٩٦٧) .
- ٢ - الانصاري ، فاضل ، سكان العراق ، دراسة ديموغرافية ، جغرافية مقارنة ، ط ١ ، (مطابع الف باء ، دمشق ، ١٩٧٠) .
- ٣ - حسن ، محمد سلمان ، التطور الاقتصادي في العراق ، ج ١ ، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، صيدا - بيروت ، ص ٣٧ - ٣٩ .
- ٤ - درويش ، محمود فهمي ، ومصطفى جواد ، واحمد سوسة ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، (بغداد ، ١٩٦١) .
- ٥ - رونج ، دنيس ه . ، علم السكان ، ترجمة د . محمد صبحي عبدالحكيم ، (مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٣) .
- ٦ - زيني ، عبدالحسين ، الاحصاء الديموغرافي ، (مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٩) .
- ٧ - السعدي ، رياض ابراهيم ، الهجرة الداخلية للسكان في العراق ، ط ١ ، (مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٧٦) .
- ٨ - السعدي ، عباس فاضل ، محافظة بغداد ، دراسة في جغرافية السكان ، ط ١ ، (مطبعة الازهر ، بغداد ، ١٩٧٦) .
- ٩ - الشرنوبي ، محمد عبدالرحمن ، جغرافية السكان ، (المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٢) .
- ١٠ - صادق ، دولت أحمد ، ومحمد عبدالرحمن الشرنوبي ، الاسس الديموغرافية لجغرافية السكان (المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٩) .
- ١١ - غارنيه ، جاكلين ب . ، جغرافية السكان ، ترجمة د. حسن الخياط ، ود . مكي محمد عزيز (مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٤) .
- ١٢ - غلاب ، محمد السيد ، ومحمد صبحي عبدالحكيم ، السكان ديموغرافيا وجغرافيا ، ط ٢ ، (المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٧) .

- ١٣- المركز الديموغرافي لشمال أفريقيا بالقاهرة ، البرامج القومية لتحليل بيانات تعداد السكان كدليل في التخطيط ورسم السياسة ، ترجمة دولت احمد صادق ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ١٩٦٧ .
- ١٤- نامق ، صلاح الدين ، مشكلة السكان في مصر ، (مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧٢) .
- ١٥- هاشم ، اسماعيل محمد ، مشكلة السكان ، ط ٢ ، (دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٤) .
- ١٦- وزارة الاعلام ، في ضوء التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ، سلسلة الكتب الاعلامية رقم ٥٩ ، (دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٥) .
- ١٧- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٥ ، (مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء ، بغداد ، ١٩٧٣) .
- ١٨- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، هيئة التعداد العام والدراسات السكانية ، استمارة التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ (ت/س/٢) .
- ١٩- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، هيئة التعداد العام والدراسات السكانية ، واجبات العداد والتعليمات الخاصة بملء استمارة التعداد العام للسكان .
- ٢٠- وزارة الداخلية ، مديرية النفوس العامة ، المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧ (العراق - الجاليات العراقية) . دار التضامن للتجارة والطباعة والنشر . بغداد .
- ٢١- وزارة الشؤون الاجتماعية ، مديرية النفوس العامة ، احصاء السكان لسنة ١٩٤٦ ، ج ١-٣ ، (بغداد ، ١٩٥٩) .
- ٢٢- وهيب ، عبدالفتاح محمد ، في جغرافية السكان (دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢) .

مراجع باللغة الانكليزية :

1. Adams, Doris G., Current population Trends in Iraq, The Middle East Journal, Vol. 10, No. 2, (Spring 1956).
2. Clarke, John I., Population Geography, 2nd. edition, (Pergamon Press, Oxford, 1972).
3. Eckler, A. Ross, Census, Encyclopedia Americana, Vol. 6, (New York, 1976).
4. K.D., Census, Encyclopaedia Britannica, (1966), Vol. 5.
5. The New Encyclopaedia Britannica, Micropaedia, (1974), Vol. 2.
6. U.N., Nations Unies, Demographic yearbook 1955, (New York 1955) .
7. U.N., International Labour Office, ILO, Inter national Standard Classification of Occupations, Geneva, 1969.
8. U.N., Methods of Appraisal of Quality of Basic Data for Pop. Estimates, Manual 2, Pop. Studies no . 23, (New York, 1955).
9. U.N., Statistical Office, Hand book of Pop. Census Methods, Studies in Mehtods, Series F, No. 5, Rev. I, Vol. I, (New York, 1958).
10. U.N., Etatistical Office, Indexes to the International Standard Industrial Classification of All Economic Activities, Statistical Papers. Series M, No. 4, Rev. 2, Add. I, (New York 1971).
11. Willcox, Walter F., "Census," Encyclopaedia of the Social Sciences, Vol, 3, (New York, 1963).